نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

تزايد الجوع في العقد الماضي

كان عدد ناقصي التغذية في العالم، حتى قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية المتعاقبتين[1]، يتزايد ببطء ولكن باطراد لمدة عقد من الزمان (الشكل ١). وتشير أحدث بيانات المنظمة بشأن نقص التغذية، التي تشمل جميع بلدان العالم، إلى أن هذا الاتجاه استمر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦[2]. وهكذا، لم يُحرز أي تقدم صوب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بشأن الحد من الجوع (انظر الإطار)، حتى قبل أن تتسبب الأزمتان المتعاقبتان في زيادة الوضع سوءاً. وهذا أمر مخيِّب للآمال بشدة، وذلك لأن قدراً لا بأس به من التقدم نحو الحد من الجوع المزمن قد أمكن إحرازه في ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته.

وقد زاد عدد الجياع خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٧ و ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في جميع الأقاليم باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولكن حتى في هذا الإقليم انقلب هذا الاتجاه الهبوطي مع بداية الأزمتين الغذائية والاقتصادية (الشكل ٢). ومع أن نسبة ناقصي التغذية انخفضت بصورة مستمرة خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٤-٢٠٠٦، فقد كان الانخفاض أبطأ كثيراً من الوتيرة اللازمة لبلوغ غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالحد من الجوع.

الشكل ١

تزايد الجوع المزمن منذ الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧

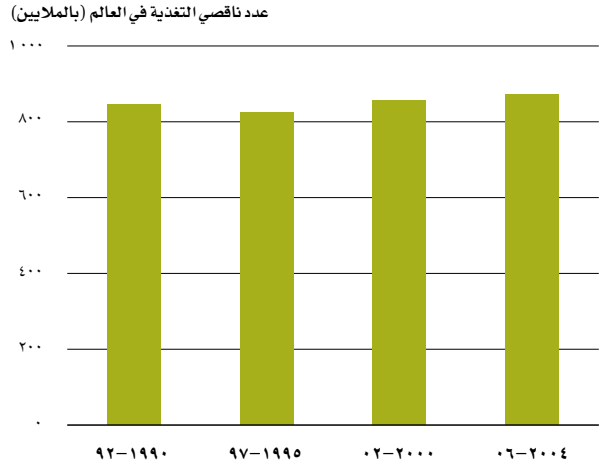

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ما هو الأمن الغذائي وما هي أهداف الحد من الجوع؟

- **الأمن الغذائي** يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادية والاجتماعية والاقتصادية على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ، يفي باحتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة. والأمن الغذائي للأسر هو تطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة، حيث يكون الأفراد الذين يعيشون داخل الأسر هم محور الاهتمام.

- **انعدام الأمن الغذائي** يوجد عندما لا تكون لدى الأفراد إمكانية مادية أو اجتماعية أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء على النحو المعرَّف أعلاه.

- **نقص التغذية** يوجد عندما يكون المتناول من السعرات الحرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية. وهذا الحد الأدنى هو مقدار الطاقة اللازم لممارسة النشاط الخفيف وللحد الأدنى للوزن المقبول مقارنة بالطول المكتسب، وهو يتباين حسب البلد ومن سنة إلى أخرى، تبعاً لتركيبة السكان الجنسانية والعمرية. وقد استخدمت في هذا التقرير كله عبارتا "الجوع" و"نقص التغذية" بمعنى واحد.

- **هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية** هو خفض عدد ناقصي التغذية بمقدار النصف خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٥. أما **الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية**، الغاية ١ج، فهو خفض نسبة مَن يعانون الجوع بمقدار النصف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

الأزمة الاقتصادية العالمية: كارثة أخرى يواجهها عديمو الأمن الغذائي والمعرضون لنقص التغذية

في أواخر عام ٢٠٠٨، قبل أن تستمر الأسعار الدولية للغذاء والوقود في الانخفاض، كان هناك قدر من التفاؤل بأن البلدان النامية قد لا تشملها الأزمة والتراجع الاقتصاديان، اللذان بدآ في الاقتصادات المتقدمة. ولكن تبيَّن أن هذا كان أملاً زائفاً، وسرعان ما نقحت المنظمات الدولية الكبرى توقعاتها الخاصة بالنمو الاقتصادي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تنقيحاً هبوطياً حاداً في ما يتعلق بجميع أجزاء العالم، بما في ذلك البلدان النامية.

الأزمة الحالية مختلفة عن الأزمات السابقة

بينما تضررت البلدان النامية بأزمات كثيرة في الماضي، فإن الاضطرابات الاقتصادية الحالية تختلف من حيث ثلاثة جوانب هامة على الأقل. أولاً، تؤثر هذه الأزمة على أجزاء كبيرة من العالم في آن واحد، ومن المرجح أن تكون آليات التأقلم التقليدية على المستويين القطري والقطري الفرعي أقل فعالية مما كانت في الماضي. فالأزمات السابقة التي تعرضت لها البلدان النامية كانت تقتصر عادة على بلدان منفردة أو بلدان عديدة في إقليم بعينه. وفي ظل هذه الظروف، تلجأ عادة هذه البلدان إلى إجراء تخفيضات كبيرة في سعر الصرف لكي يساعدها ذلك على التأقلم مع هزات الاقتصاد الكلي[٢]، في حين تمثل التحويلات المالية (النقود المرسلة إلى الأوطان من أفراد الأسر الذين يعملون في مناطق أو بلدان أخرى) آلية تأقلم هامة، لا سيما بالنسبة للأسر الأشد فقراً. ولكن أثناء أزمة عام ٢٠٠٩، شهدت بلدان كثيرة هبوطاً كبيراً في تدفق التحويلات المالية. كما أن مجال تخفيض سعر الصرف الحقيقي محدود بدرجة كبيرة في ظل أزمة عالمية، وذلك لأنه يتعذّر أن تنخفض قيمة عملات جميع البلدان النامية إزاء بعضها البعض؛ فبعضها يجب أن ترتفع قيمته بينما يجب أن تنخفض قيمة بعضها الآخر. وهذا الوضع قلل المجال المتاح أمام البلدان النامية للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية التي تتغير بسرعة.

والاختلاف الرئيسي الثاني هو أن الأزمة الاقتصادية الحالية نشأت مباشرة في أعقاب أزمة الغذاء والوقود في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وبينما شهدت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية انخفاضاً كبيراً في أعقاب الأزمة المالية، فقد ظلت مرتفعة بالنسبة للمعايير التاريخية. وكان انخفاض أسعار الأغذية في الأسواق المحلية أبطأ، وكان هذا يرجع جزئياً إلى استمرار ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، الذي يجري به تسعير معظم الواردات، لفترة زمنية معينة، كما أنه يرجع، وهذا هو الأهم، إلى التأخر في انتقال السعر من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، ظلت الأسعار المحلية للأغذية الرئيسية أعلى في المتوسط بنسبة قدرها ١٧ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه قبل عامين. وشكل هذا انخفاضاً كبيراً في القوة الشرائية الفعلية للمستهلكين الفقراء، الذين ينفقون حصة كبيرة، تصل إلى ٤٠ في المائة عادة، من دخلهم على الأغذية الرئيسية.

الشكل ٢

تزايد نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم: عدد ناقصي التغذية في أقاليم مختارة، من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٨

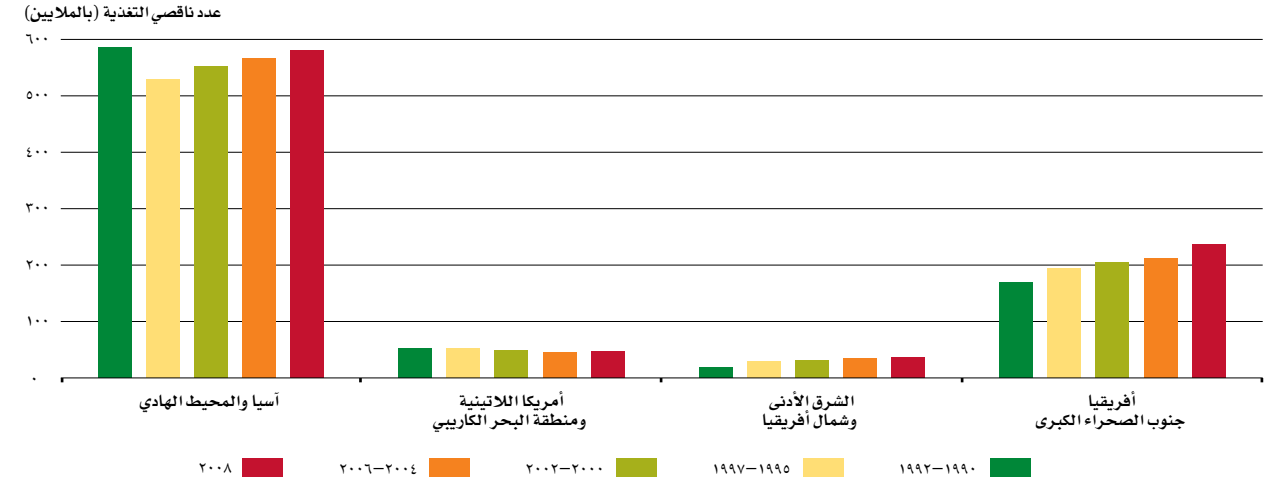

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣

زيادة الاندماج التجاري والمالي للبلدان النامية

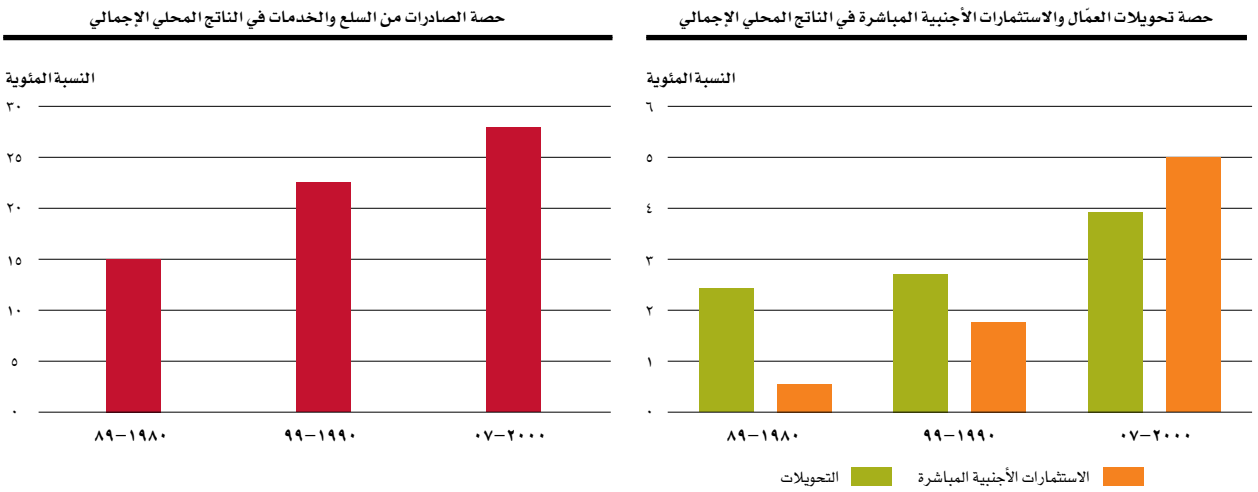

المصدر: البنك الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن بقاء أسعار الأغذية وأسعار الوقود مرتفعة بدرجة غير عادية لمدة أشهر جعل آليات التأقلم الخاصة بكثير من الأسر الفقيرة تصل إلى حافة الهاوية، حتى إذا عادت في نهاية الأمر أسعار الأغذية في الأسواق المحلية إلى مستوياتها السابقة، لأن هذه الأسر اضطرت إلى السحب من الأصول التي تملكها (المالية أو المادية أو البشرية) في محاولات – لم تنجح دائماً – لتجنُّب حدوث انخفاضات كبيرة في الاستهلاك. وكما هو مبيَّن في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨، يلحق ارتفاع أسعار الأغذية أشد الضرر بأفقر الفقراء، وبخاصة الفقراء المعدمون والأسر التي تعيلها إناث في كل من المناطق الحضرية والريفية. فقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية والوقود إلى إرغام الأسر على أن تختار نوع الأصول الذي تبيعه أولاً، وأن تحدد ذلك الفرد من أفرادها (الأم أو الطفل أو العامل الرئيسي) الذي ينبغي أن يدفع الثمن، من حيث خفض ما يحصل عليه من رعاية صحية أو تعليم أو استهلاك للأغذية؛ وهذه قرارات صعبة للغاية، بالنظر إلى أن الغذاء يمثّل حصة كبيرة من ميزانية الفقراء، وإلى محدودية إمكانية وصولهم إلى الأسواق الائتمانية. وأياً كان الاختيار، فإنه قد يؤدي إلى تناقص الأصول المحدودة أصلاً، مما يحد من قدرة أشد السكان تعرّضاً لنقص التغذية على التعامل مع أزمة أخرى بعد أزمة سابقة تعرضوا لها منذ فترة قريبة للغاية. وارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض الدخل والعمالة معناهما انخفاض إمكانية حصول الفقراء على الغذاء، حتى وإن كان التوافر الإجمالي للأغذية في العالم جيداً نسبياً في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

والعامل الثالث الذي يميِّز هذه الأزمة عن أزمات الماضي، هو أن البلدان النامية أصبحت أكثر اندماجاً، مالياً وتجارياً على حد سواء، في الاقتصاد العالمي عما كانت عليه قبل ٢٠ عاماً مضت. ونتيجة لذلك، فإنها أكثر تعرّضاً للتغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية. ويبيّن الشكل ٣ كلاً من تزايد أهمية التحويلات المالية التي كانت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ تمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بتسعينيات القرن العشرين، والزيادات الملحوظة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أي الملكية الأجنبية لأصول الإنتاج، مثل المصانع والمناجم والأراضي)، والصادرات.

ما هي الفئات التي ستكون الأشد تضرراً بالأزمة الاقتصادية؟

ستؤثر الأزمة الاقتصادية سلبياً على شرائح كبيرة من السكان في البلدان النامية. ووضع أولئك الذين كانوا الأشد تضررا بارتفاع أسعار الأغذية (وهم المعدمون في الريف، والأسر التي تعيلها إناث، وفقراء الحضر) هو وضع محفوف بالمخاطر على وجه الخصوص، لأنهم اقتربوا بالفعل من بلوغ أقصى حد لقدرتهم على التأقلم أثناء الأزمة الغذائية، أو بلغوا هذا الحد في حالات كثيرة. ومن بين هذه الفئات، قد يتعرّض فقراء الحضر لأشد المشاكل لأن انخفاض الطلب على الصادرات وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأرجح أن يتسببا في انخفاض معدّل العمالة في المناطق الحضرية الأوثق ارتباطاً بالأسواق العالمية مقارنة بالمناطق الريفية. ولكن المناطق الريفية لن تنجو من ذلك، فالانخفاضات في معدلات العمالة تسببت في عودة المهاجرين إلى المناطق الريفية، مما أجبر فقراء الريف على تقاسم العبء في حالات كثيرة. وفي بعض البلدان، سيؤدي انخفاض أسعار محاصيل محددة إلى زيادة هذا العبء. وهكذا، وعلى الرغم من الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار الأغذية، شهدت المناطق الحضرية والمناطق الريفية انخفاضاً في مصادر شتى للدخل، من بينها التحويلات المالية، مما أدى إلى تناقص القدرة الشرائية للفقراء وعديمي الأمن الغذائي بوجه عام.

تقديرات نقص التغذية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

على الرغم من العواقب السلبية لأزمة الغذاء والوقود على أشد فئات سكان العالم فقراً وتعرضاً لنقص التغذية، فإن الإمدادات الغذائية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، التي كانت أفضل مما كان متوقعاً، دفعت المنظمة إلى تنقيح تقديراتها السابقة الخاصة بنقص التغذية في عام ٢٠٠٨، بحيث انخفض عدد ناقصي التغذية حسب تقديراتها إلى ٩١٥ مليوناً (بعد أن كان ٩٦٣ مليوناً). ولكن، استناداً إلى توقعات

الشكل ٤

نقص التغذية في عام ٢٠٠٩، حسب الإقليم (بالملايين)

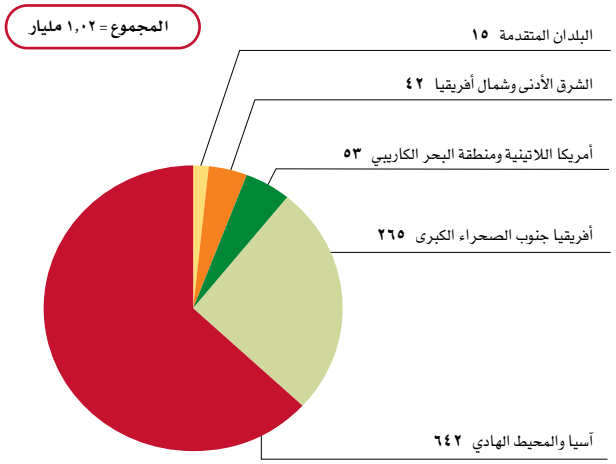

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٥

التعلّم من الماضي: عدد ناقصي التغذية في العالم، من ١٩٦٩–١٩٧١ إلى ٢٠٠٩

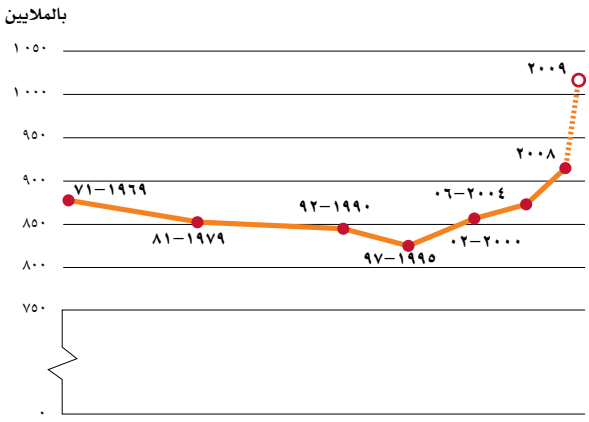

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أعدتها دائرة البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية (انظر «التحديد الكمي لآثار الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي» على الصفحة ٢٢)، من المتوقع أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى زيادة عدد عديمي الأمن الغذائي بنسبة ٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٩، وهي نسبة تضاف إلى الزيادة المتوقعة في فترة الأساس البالغة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ حتى في حالة غياب الأزمة (انظر الشكل ٤ للإطلاع على تفصيل إقليمي). وهذه التوقعات توحي ضمناً، عند تطبيقها على تقديرات المنظمة المنقحة لنقص التغذية، بأن عدد ناقصي التغذية في العالم سيرتفع إلى ١,٠٢ مليار شخص أثناء عام ٢٠٠٩، حتى وإن كانت الأسعار العالمية للسلع الغذائية قد انخفضت من ذروتها السابقة. وإذا تحققت هذه التوقعات، فإن هذا سيمثّل أعلى مستوى للذين يعانون الجوع المزمن منذ عام ١٩٧٠.

وبينما يتزايد عدد الجياع منذ منتصف التسعينيات، فإن عدد ناقصي التغذية في العالم كان قد انخفض فعلا في السبعينيات والثمانينيات، على الرغم من النمو السكاني السريع نسبياً الذي حدث أثناء هذين العقدين (الشكل ٥)، كما انخفضت نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية بسرعة لا يستهان بها (الشكل ٦). وفي ذلك الحين، لا سيما في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية التي حدثت في ١٩٧٣-١٩٧٥، أدت الاستثمارات الكبيرة في قطاع الزراعة (بما في ذلك البحوث العلمية، والطرق الريفية، والري) إلى نمو سريع في غلات الحبوب (الشكل ٧)، وإلى انخفاض أسعار الحبوب، مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض كبير في انعدام الأمن الغذائي. وخلال هذين العقدين، شهدت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية (أي المعونة الإنمائية التي تساهم بها الحكومات المانحة) المكرّسة للزراعة ارتفاعاً نسبياً أيضاً (الشكل ٨).

ومع ذلك، ارتفع عدد ناقصي التغذية أثناء التسعينيات والعقد الحالي، على الرغم من ميزة تباطؤ النمو السكاني، كما زادت نسبة ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٦). وأثناء الفترة نفسها، انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة انخفاضاً كبيراً؛ ففي عام ٢٠٠٧، وبعد احتساب عامل التضخم، كان مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية أقل بنسبة قدرها ٣٧ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٨٨. وحدث تباطؤ كبير أيضاً في غلات الأرز والقمح. وزاد نمو غلات الذرة، ولكن هذا يمكن أن يُعزى إلى أن نسبة كبيرة من أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالذرة هي في أيدي القطاع الخاص مقارنة بالأرز والقمح، وكانت أعمال البحث والتطوير، التي يقوم بها القطاع الخاص، تمثل حصة متزايدة من مجموع هذه الأعمال.

وبالنظر إلى تزايد أهمية الوقود الحيوي والصلات الجديدة بين الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة، فإن زيادة غلات الحبوب، إذا تحققت، قد لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعار الحبوب. فحيث أن سوق الطاقة العالمية أكبر كثيراً من سوق الحبوب العالمية، فإن أسعار الحبوب قد تحددها أسعار النفط في سوق الطاقة بدلاً من أن

الشكل ٦

تراجع الاتجاه الهبوطي في نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية

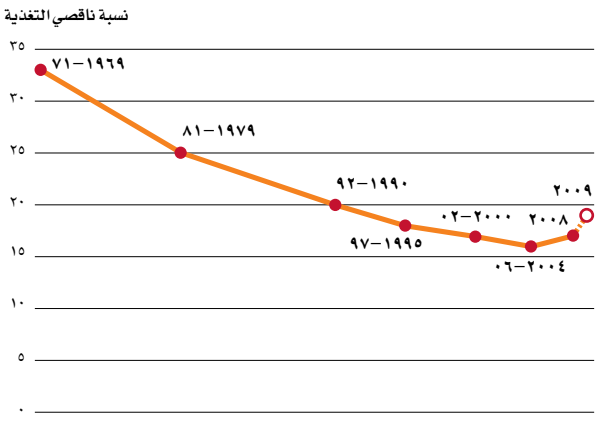

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٧

الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة لتنشيط معدلات نمو غلاّت الحبوب

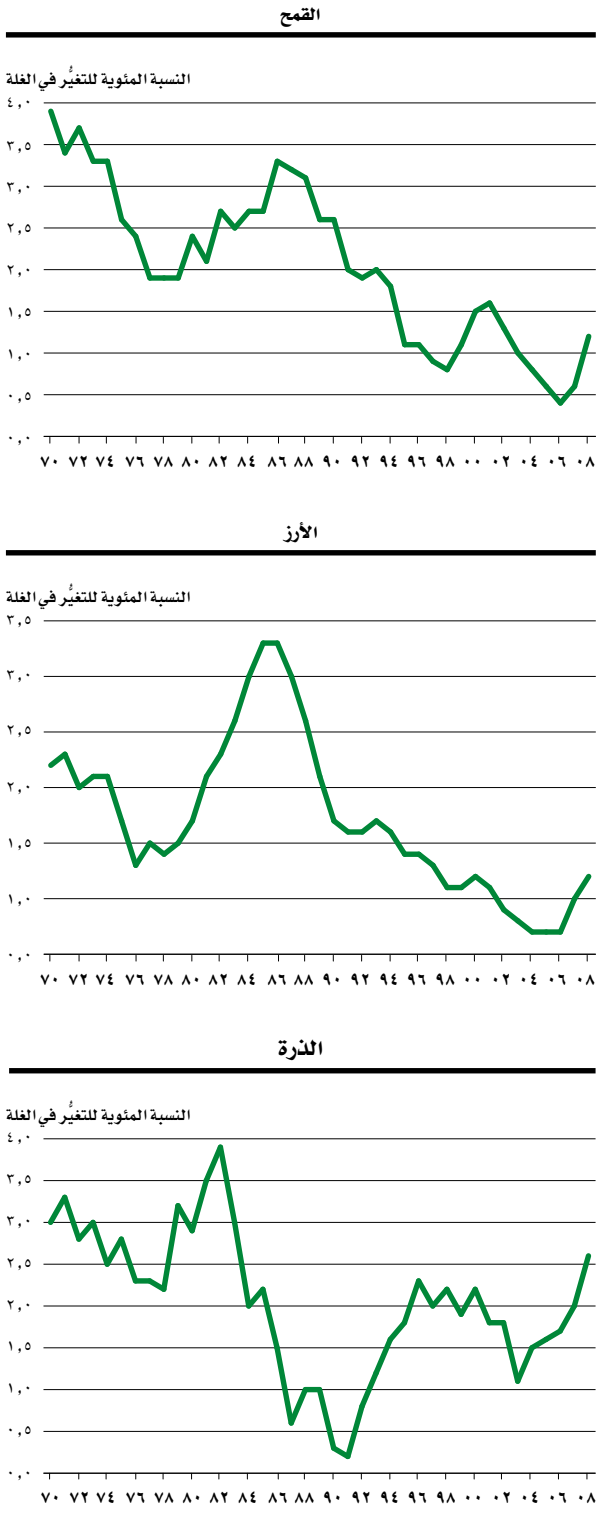

ملاحظة: تمثّل البيانات متوسط زيادة النسبة المئوية السنوية للغلة بين فترات خمس سنوات متعاقبة (على سبيل المثال، بمقارنة الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ بالفترة ١٩٦١-١٩٦٥)، تشير بيانات عام ١٩٧٠ إلى الزيادة في متوسط الغلة).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٨

انخفاض حجم المعونة المقدمة للزراعة

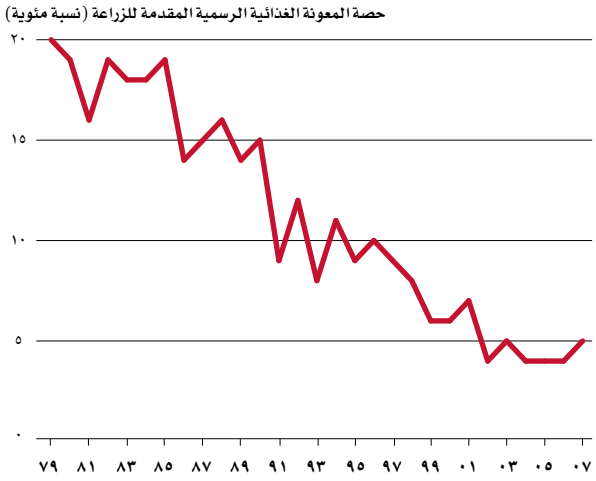

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تحددها إمدادات الحبوب. ولكن حتى إذا حدث ذلك، ستساعد زيادة غلات الحبوب على الحد من الفقر، نتيجة زيادة عائد صغار المزارعين وزيادة الطلب على اليد العاملة الريفية. وهكذا، آن الأوان أن نتعلم من الماضي وأن نعاود الاستثمار في قطاع الزراعة للحد من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر.

انتقال الأزمة الاقتصادية إلى البلدان النامية

يمكن أن تكون للأزمات الاقتصادية آثار شديدة على مستويات الفقر والدخل، مما يؤثر بدوره على الأمن الغذائي. ويتبين من تحليل للمنظمة شمل ستة بلدان نامية، أنه في أعقاب أزمة البيسو المكسيكي في عام ١٩٩٥، والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧–١٩٩٨، زادت معدلات الفقر إلى ٢٤ نقطة مئوية (مثلاً من ٣٥ إلى ٥٩ في المائة)، بمتوسط نسبته ١٢ في المائة. وقد استغرقت البلدان المتضررة من خمس إلى ثماني سنوات لكي تعود إلى معدلات الفقر التي كانت سائدة فيها قبل الأزمة. ويبين الشكل ٩ الوضع في ثلاثة من هذه البلدان، وهي: الأرجنتين والمكسيك وتايلند. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى وجود اندماج عالمي أكبر الآن، فإن الأزمات الاقتصادية التي تحدث في بلد ما أو إقليم، يمكن بسهولة أن تنتقل إلى بلدان أو أقاليم أخرى. فعلى سبيل المثال، بعد الأزمة الآسيوية التي حدثت في ١٩٩٧–١٩٩٨، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ١٢ من أكبر الاقتصادات في أمريكا اللاتينية، ومجموعها ١٧، بحيث بلغ متوسط الانخفاض نسبة ٥,٤ في المائة في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي؛ واستغرقت هذه البلدان خمس سنوات، في المتوسط، لكي تعيد مستويات دخلها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة[٤]. كما زادت البطالة في ١٥ من البلدان السبعة عشر، بحيث بلغ متوسط هذه الزيادة ٤ نقاط مئوية، واستغرقت هذه البلدان ثماني سنوات في المتوسط لكي تعود إلى معدلات العمالة التي كانت سائدة فيها قبل الأزمة.

الشكل ٩

الأزمات الاقتصادية قد تمحو سنوات من الحد من الفقر

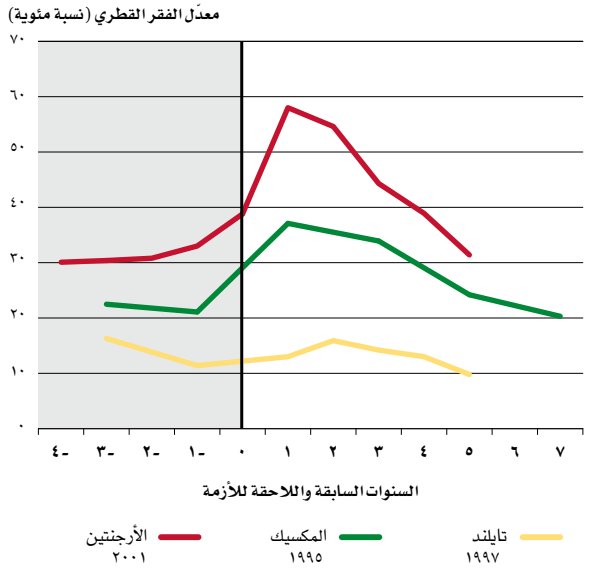

المصدر: انظر صفحة ٥٦.

البلدان ذات العجز الكبير في الحساب الجاري، والتي تتعرض لأزمات متكررة ولهزات كبيرة في أسعار الأغذية، هي الأكثر عُرضة للخطر

إن درجة تأثُّر البلدان بالأزمات الاقتصادية، التي بدأت في أماكن أخرى، تتوقف على درجة اندماجها في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المالية. فالبلدان ذات العجز الكبير في الحساب الجاري (وهو ما يحدث عندما يكون مجموع واردات البلد من السلع والخدمات والتحويلات أكبر من مجموع صادراته من السلع والخدمات والتحويلات)، وذات المستويات المنخفضة من الاحتياطيات الأجنبية (ودائع العملات الأجنبية والسندات الموجودة بحوزة البنوك المركزية والسلطات النقدية)، معرّضة للخطر، لأن هذا العجز يُسدَّد بواسطة التدفقات من رأس المال الخاص أو العام، مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات المالية، والمعونة الخارجية، والقروض. ولكن هذه التدفقات المالية يمكن أن تنتهي فجأة: فقد تلقى أكبر ١٧ من اقتصادات أمريكا اللاتينية مبلغاً قدره ١٨٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، إلا أن هذا المبلغ انخفض بمقدار النصف تقريباً، أي إلى ٨٩ مليار دولار أمريكي، في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن ينخفض مرة أخرى بمقدار النصف بحيث يبلغ ٤٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. وحدوث انخفاض في تدفقات رأس المال سيكون معناه انخفاض الاستهلاك. وبالنسبة لبعض بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل، قد يكون معنى تعديل الاستهلاك تخفيض الواردات من الأغذية التي تشتد الحاجة إليها، وغيرها من المواد المستوردة المتعلقة بالرعاية مثل معدات الرعاية الصحية والأدوية.

والبلدان التي تعرضت لأزمات أخرى في السنوات الأخيرة، هي عرضة بوجه خاص للتأثر بالأزمة الحالية، لأن الأزمات القطرية والإقليمية تؤدي إلى إجهاد نظم التأقلم، وكثيراً ما تفضي إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي. ولقد حدّد النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، الذي يُحدد المواقع الساخنة والطوارئ كل سنة، ١٦ بلداً تعرّضت لأزمات من صنع الإنسان، وكوارث طبيعية، أو تعرّضت للاثنين مرة واحدة على الأقل في كل سنة من السنوات العشر الماضية (الجدول ١، صفحة ١٥). وهذه البلدان صنّفها صندوق النقد الدولي جميعها تقريباً في فئة البلدان الأكثر تعرضاً للتأثر بالأزمة الحالية (اعتُبرت أوغندا فقط معرّضة لخطر منخفض). وفي حقيقة الأمر، شكّلت هذه البلدان حصة رئيسية من البلدان الستة والعشرين التي حددها صندوق النقد الدولي باعتبارها شديدة التعرُّض للتأثر بالأزمة الحالية.

وبالنظر إلى أن بلداناً كثيرة منخفضة الدخل هي أيضاً بلدان مستوردة صافية، تأثر عدد كبير من السكان الفقراء في هذه البلدان من الزيادات في الأسعار المحلية للأغذية خلال الأزمة الغذائية العالمية. ولكن مدى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية في البلدان المنخفضة

تغيُّر معدلات التبادل التجاري يمكن أن يجعل بعض البلدان عُرضة للخطر

ألف نسب أسعار المعادن والطاقة إلى أسعار الأغذية ترتد إلى مستويات طبيعية بدرجة أكبر

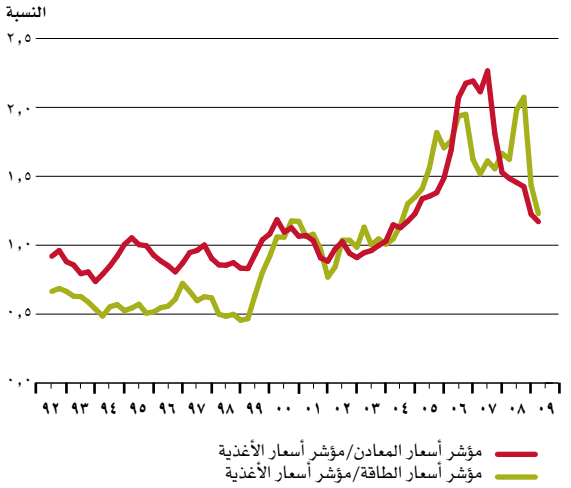

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

باء تغير معدلات التبادل التجاري، من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ إلى مارس/آذار ٢٠٠٩

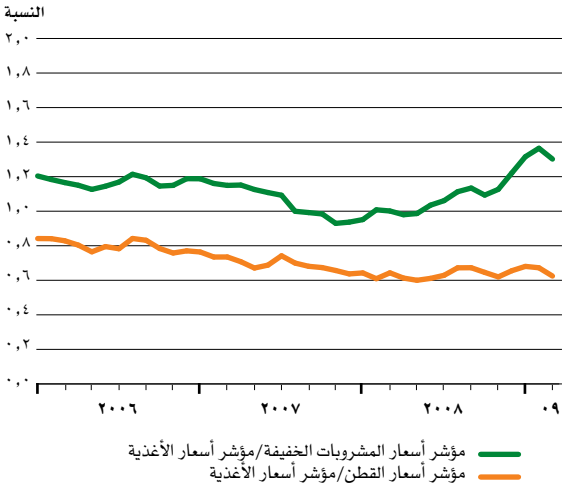

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

عندما استحكمت الأزمة الاقتصادية، هبطت الأسعار العالمية للسلع بوجه عام. وكان هبوط أسعار المعادن والوقود والأسمدة حاداً بوجه خاص. وانخفضت أيضاً الأسعار العالمية للأغذية، ولكن ليس بنفس القدر. فالأسعار العالمية للمشروبات الخفيفة (البن والكاكاو والشاي)، مقارنة بالسلع الغذائية، زادت في حقيقة الأمر، لأن أسعار المشروبات الخفيفة كان انخفاضها أقل من انخفاض مؤشر أسعار الأغذية. وهذه التغيُّرات في الأسعار النسبية يشار إليها باعتبارها تغيُّرات في معدلات التبادل التجاري (العلاقة بين الأسعار التي يبيع بها البلد صادراته، والأسعار التي يدفعها نظير وارداته). فإذا ارتفعت أسعار صادرات البلد مقارنة بأسعار وارداته، يُقال إن معدلات تبادله التجاري تحسَّنت.

ومع أن انخفاض أسعار المعادن والطاقة كان حاداً، ظل مؤشرا صندوق النقد الدولي لهاتين السلعتين في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، أعلى بدرجة لا يُستهان بها عن متوسط مستواهما في الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣ (بنسبة قدرها ٢٥ و٦٦ في المائة، على التوالي؛ انظر الشكل ألف). ومع أنه من الواضح أن انخفاض الأسعار سيُلحق الضرر بالبلدان المصدّرة للنفط والمعادن، فقد بدأ انخفاضها من أعلى مستوى لها في التاريخ. وبقدر ممارسة البلدان المصدّرة للمعادن والطاقة إدارة حصيفة على مستوى الاقتصاد الكلي، بتوفير بعض الإيرادات المفاجئة وبزيادة احتياطيات النقد الأجنبي لديها، يمكن التخفيف من أثر الانخفاض الذي حدث مؤخراً في الأسعار.

وقد بدأت نسبة أسعار المشروبات الخفيفة إلى أسعار الأغذية في الأسواق العالمية تتزايد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ (الشكل باء)، وإن كانت النسبة ما زالت في حدود النطاقات التاريخية المعتادة. ومن ثم، يبدو أن بلداناً عديدة، تعتمد على الإيرادات من صادرات المشروبات الخفيفة لكي تستورد الغذاء، قد شهدت تحسّناً طفيفاً في معدلات تبادلها التجاري عندما استحكمت الأزمة الاقتصادية.

وفي حالة البلدان المصدرة للقطن، كان الوضع أكثر تشاؤماً. فأسعار القطن أخذت في الانخفاض مقارنة بأسعار الأغذية منذ عام ٢٠٠٦، واستمر هبوطها حتى أوائل عام ٢٠٠٩ (الشكل باء). وقد تضررت بوركينا فاسو على وجه الخصوص بهذه التحولات في معدلات التبادل التجاري. ويشير النموذج الاقتصادي إلى أن هبوط أسعار القطن حد من القوة الشرائية للأسر بنسبة قدرها ٣,٤ في المائة. كما تأثرت بوركينا فاسو بدرجة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨، وإن كان هبوط الأسعار في النصف الأخير من عام ٢٠٠٨ قد خفف من حدة التأثيرات[١].

(١) L.G. Bellù. 2009. *International price shocks and technological changes for poverty reduction in Burkina Faso: A general equilibrium approach*. Rome, FAO.

الجدول ١

عدد السنوات المتعاقبة التي حدثت فيها أزمات، حسب النوع

البلد	السنوات المتعاقبة التي حدثت فيها أزمة من نوع ما[١]	حدوث أزمات من صنع الإنسان[١]	حدوث أزمات طبيعية[١]	تقدير صندوق النقد الدولي للتعرض للهزات بوجه عام[٢]	النمط الرئيسي للتعرض للهزات[٣]
الصومال	١٥	١٦	١٥	NA	NA
أفغانستان	١٥	١٦	١٠	M	ODA, R
إثيوبيا	١٥	١١	١٣	M	ODA
العراق	١٥	١٥	٩	NA	NA
إريتريا	١٥	١١	١٢	M	R
السودان	١٥	١٥	٨	H	T, ODA, R
هايتي	١٥	٤	١٤	H	ODA, R
بوروندي	١٥	١٥	١	H	ODA
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥	١٥	٠	H	T
ليبريا	١٥	١٥	٠	H	T, R
أنغولا	١٤	١٣	١	H	T
منغوليا	١٣	١٣	١٢	H	–
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١٣	٧	١٢	NA	NA
أوغندا	١٢	١٣	٨	L	–
طاجيكستان	١١	٩	١٢	H	R
جورجيا	١٠	١١	٤	M	–

(١) يمكن أن تتجاوز محصلة العمودين الثالث والرابع العدد المذكور في العمود الثاني إذا تعرّضت البلدان لأكثر من أزمة واحدة في سنة ما.
(٢) H = شديد، M = متوسط، L = منخفض، NA = لم يقدَّر.
(٣) يشير نمط التعرُّض إلى أنماط الهزات التي يكون البلد معرّضاً للتأثر بها بدرجة شديدة، وهي: التجارة (T)؛ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)؛ المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)؛ التحويلات المالية (R).
وتشير الشرطة (–) إلى أن البلد لم يدخل ضمن البلدان شديدة التعرض للتأثر بأي من أنماط الهزات الأربعة، وإن كانت المخاطر الوسطية من أنماط مختلفة كثيرة من الهزات يمكن أن تفضي إلى تعرُّض عام شديد. NA = لم يقدَّر.
المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩. *The implications of the global financial crisis for low-income countries*. واشنطن العاصمة.

الدخل – وانخفاضها بعد ذلك في أواخر عام ٢٠٠٨ – لم يُفهم تماماً إلا مؤخراً. ويتضح من قاعدة بيانات الأسعار المحلية للأغذية التي أعدتها المنظمة، أن زيادة الأسعار من سنة إلى أخرى (مثلاً في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ مقارنة بنفس الشهر في السنة السابقة) تجاوزت، حتى بعد مراعاة التضخم العام، نسبة ٤٨ في المائة في نصف ما يقرب من ١٢٧ دراسة من دراسات الحالة لأسعار الحبوب والفاصوليا المحلية في البلدان النامية. ومع أن الأسعار المحلية في معظم البلدان انخفضت نوعاً ما أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، في الغالبية العظمى من الحالات، وفي جميع الأقاليم، فإن انخفاضها لم يساير انخفاض الأسعار الدولية للسلع الغذائية. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، ظلت الأسعار المحلية للأغذية الأساسية أعلى بنسبة ١٧ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه قبل عامين، وكان هذا ينطبق على مجموعة واسعة من المواد الغذائية الهامة (الشكل ١٠).

الهجرة والتحويلات المالية

من الواضح أن الأزمة الاقتصادية الحالية تؤدي إلى انخفاض في التحويلات المالية، مما سيُسفر عن انخفاض الدخل، وما ينجم عنه من مشاكل، بالنسبة للكثيرين. فبالنسبة لحصة كبيرة من السكان الذين يعيشون في البلدان النامية، تمثل الهجرة، وما ينجم عنها من تحويلات مالية، استراتيجية هامة للعيش ومصدراً للدخل لأفراد الأسرة الذين يتركهم

الشكل ١٠

ما زالت الأسعار المحلية للأغذية أعلى عما كانت عليه قبل الأزمة: زيادة الأسعار على مدى سنتين حتى نهاية ٢٠٠٨

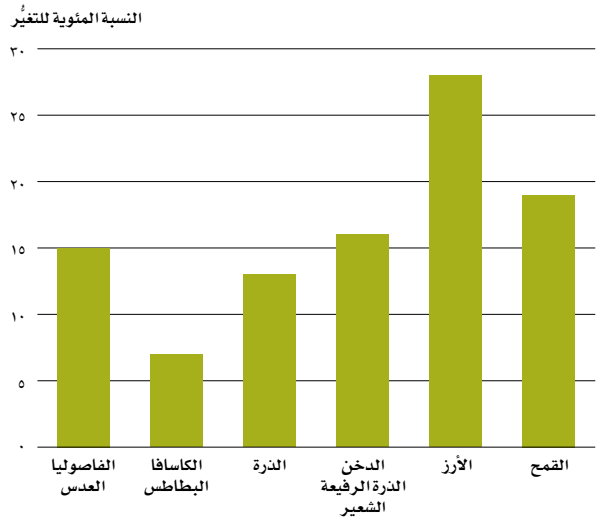

ملاحظة: تشير البيانات إلى متوسط النسبة المئوية للزيادة في السعر معدلاً مراعاة للتضخم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ مقارنة بديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تباين الدخل من التحويلات داخل البلدان: حالة نيبال

استمرت تحويلات العمال إلى نيبال في الزيادة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (الشكل ألف). فقد زادت التحويلات بمقدار ثلاثة أمثال، من ٤٧,٥ مليار روبية نيبالية في ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٤٢ مليار روبية نيبالية (أي أكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية) في ٢٠٠٧-٢٠٠٨[١]. واستناداً إلى بيانات الإدارة النيبالية للعمل وتنشيط العمالة، زاد عدد العمال الذين سافروا إلى الخارج من أجل العمل في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بما يقرب من ١٣ في المائة، مقارنة بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد ساهمت عوامل كثيرة في الزيادة التي حدثت مؤخراً في هجرة اليد العاملة. فسرعة النمو السكاني ونمو قوة العمل، التي اقترنت بعدم كفاية النمو المحلي، جعلت قدرة الاقتصاد على استيعاب العمال تبلغ أقصى حد لها. ففي قطاع الزراعة، نجد أن الأرض الصالحة للزراعة محدودة، وينتشر المعدمون، وأخذ عدد الأسر المُعدمة يتزايد باطراد. وفي القطاع غير الزراعي، أدى التباطؤ في النمو، نتيجة للصراع الأهلي، إلى زيادة تأخير وتيرة

ألف تزايد أهمية الهجرة الخارجة: اتجاهات التحويلات في نيبال

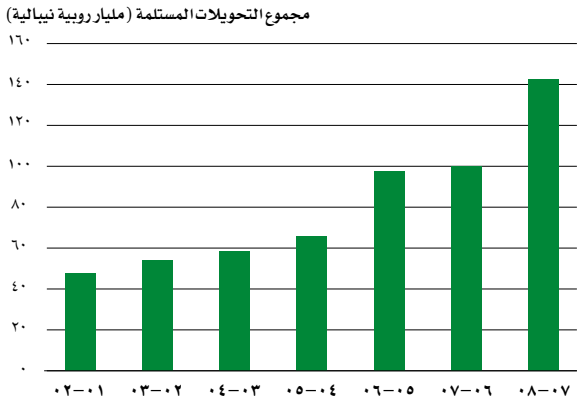

ملاحظة: البيانات هي بالقيم الإسمية.
المصدر: بنك Nepal Rastra.

باء حصة التحويلات في دخل الأسر في نيبال

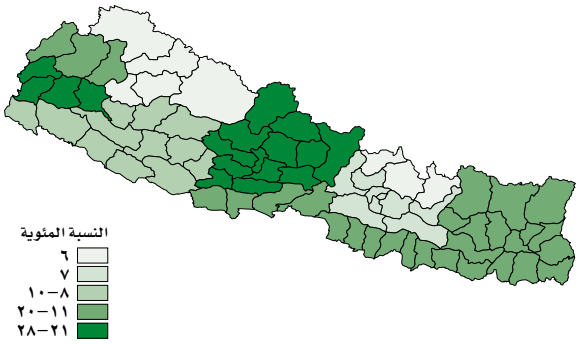

المصدر: محسوبة استناداً إلى بيانات من مسح لمستويات المعيشة في نيبال أُجري في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

المهاجرون وراءهم. وتمثّل التحويلات المالية المسجلة رسمياً حوالي ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، أي ٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، ولكن الرقم وصل إلى ٦ في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل[٥]. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى، لأن التحويلات لا تنتقل جميعها من خلال القنوات الرسمية والقابلة للقياس.

وفي عام ٢٠٠٥، صُنِّف ٧٥ مليون شخص من أقل الأقاليم نمواً كمهاجرين دوليين. وعلى المستوى الإجمالي، هاجر كل من الرجال والنساء بنفس القدر خلال سنوات كثيرة: فقد بلغت حصة المهاجرات، حسب التقديرات، نسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، ولم تتغير كثيراً عن حصتهن في عام ١٩٦٠ التي بلغت ٤٧ في المائة[٦].

ولا تعبِّر الأرقام العالمية عن الدور الهام الذي تلعبه الهجرة بالنسبة للكثير من الأفراد والأسر والدول والأقاليم. فعلى سبيل المثال، تعتبر التحويلات المالية عادة المصدر الرئيسي لتدفقات رأس المال في البلدان الصغيرة القريبة من ممرات الهجرة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية والاتحاد الروسي. وتبيِّن أرقام البنك الدولي الخاصة بعام ٢٠٠٧ أن التحويلات المالية في طاجيكستان تمثّل ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثّل ٢٥ في المائة في هندوراس، و٢٤ في المائة في لبنان[٧]. وفي العديد من البلدان الأفريقية الكبيرة (مصر وإثيوبيا ونيجيريا والسنغال والمغرب)، تمثّل التحويلات المالية ما يتراوح من ٥ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكثيراً ما تتركز التحويلات المالية، داخل البلدان، في مناطق جغرافية معينة (انظر الإطار الذي يتناول نيبال).

وفي كثير من البلدان النامية، تعتمد نسبة كبيرة من الأسر على تحويلات المهاجرين كمصدر للدخل. ففي الفلبين، مثلاً، تتلقى نسبة ١٧ في المائة من الأسر تحويلات من الخارج. وتشاهد نسب مماثلة في ألبانيا وأرمينيا والسلفادور وهايتي، بينما تتلقى نسبة ٢٥ في المائة من الأسر في بيرو شكلاً ما من أشكال التحويلات الخاصة (هي إلى حد كبير تحويلات مهاجرين). وفي الجمهورية الدومينيكية، يفيد ٤٠ في المائة من الأسر في سييرا، وهي إحدى أفقر مناطق البلد، بأن أفراداً منها مهاجرون، ويرسل حوالي نصفهم تحويلات مالية[٨].

والتحويلات المالية تتدفق مباشرة إلى الأسر، وتكون في بعض البلدان والأقاليم (مثلاً جنوب آسيا؛ انظر الشكل ١١) أكبر كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي كثير من البلدان النامية، تشكل التحويلات حصة عالية من الدخل بالنسبة لأغنى الخميسات (الشكل ١٢)[٩]، وإن كانت الأسر شديدة الفقر تتأثر عموماً بدرجة كبيرة بحدوث انخفاض في تدفقات التحويلات، لأنها أقل قدرة على التأقلم مع فقدان الدخل.

إيجاد فرص عمل. وتسبب الصراع المسلح أيضاً في إيجاد ظروف معيشية وأمنية صعبة، لا سيما في المناطق الريفية. ويعتبر عمال كثيرون أن العمالة الخارجية هي الخيار الوحيد الصالح أمامهم.

وقد ساهمت زيادة التحويلات بدرجة كبيرة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي القطري. فقد زادت حصة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠ في المائة في ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٧ في المائة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقرب الهند جغرافياً، والصلة التاريخية والثقافية بين البلدين، وحدودهما الممتدة والمسامية، جعلت الهند مقصداً تقليدياً للمهاجرين النيباليين، وما زالت أهم بلد يقصدونه. ولكن في السنوات الأخيرة أصبحت حصة كبيرة ومتزايدة من التحويلات إلى نيبال تأتي من بلدان أخرى، نتيجة لوجود فرص عمل أفضل وإيرادات أعلى فيها، لا سيما في الشرق الأدنى. بل إن التحويلات من الشرق الأدنى تمثل الآن في حقيقة الأمر حصة أكبر (٣٣ في المائة) من الحصة التي تمثلها التحويلات من الهند (٢٤ في المائة). وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية هما أيضاً مصدران مهمان للتحويلات الواردة.

ويتقاضى معظم المهاجرين أجورهم من القطاعات غير الزراعية، فهم يعملون في المطاعم والمصانع، أو كخدم في المنازل، وحُرَّاس أمن، وخادمات (في الهند)، وكموظفي أمن، وسائقين، وعمال إنشاءات في الشرق الأدنى[٢].

وتحقق التحويلات فوائد كثيرة لنيبال. ولكن أثرها على دخل الأسر وفقرها يتباين تبايناً كبيراً عبر أجزاء البلد المختلفة (الشكل باء). فاستناداً إلى مسح مستويات المعيشة في نيبال الذي أُجري في ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كانت نسبة التحويلات إلى مجموع دخل الأسر تتراوح من أكثر من ٢٠ في المائة في الجبال الغربية والتلال الغربية وتلال أقصى الغرب، إلى حوالي ٦ في المائة فقط في جبال وسط الغرب، والجبال الوسطى. ويبيّن هذا الاختلاف السبب في إمكانية أن تطمس المتوسطات القطرية أهمية التحويلات في أجزاء معينة من بلد ما.

وبالنظر إلى أهمية التحويلات بالنسبة لنيبال، قد يؤدي أي تباطؤ يحدث نتيجة للأزمة الاقتصادية إلى عرقلة النمو الاقتصادي القطري. وبالنظر إلى أن أثر التحويلات على دخل الأسر وعلى الحد من الفقر متفاوت عبر البلد، من الضروري إجراء تحليل على مستوى الأسرة إذا كان المراد أن تصل التدخلات المناسبة إلى الأفراد الذين يجب أن تصل إليهم.

(١) ما يساوي بأسعار الصرف الحالية حوالي ٦٢٣,٧ مليون دولار أمريكي و ١,٨٦ مليار دولار أمريكي، على التوالي.

(٢) P. Bhubanesh. 2008. *Mobilizing remittances for productive use: a policy-oriented approach*. NRB Working Paper 4. Kathmandu, Nepal Rastra Bank.

الشكل ١١

أهمية التحويلات في جنوب آسيا

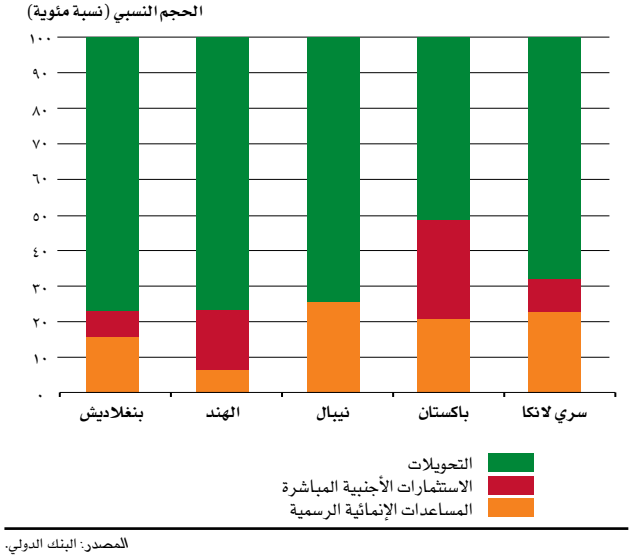

المصدر: البنك الدولي.

وكما هو الحال بالنسبة لمصادر الدخل الأخرى، تنجم عن التحويلات المالية تأثيرات مضاعفة بالنسبة للاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال، عندما تُستخدم التحويلات لبناء منزل، يزيد الطلب على اليد العاملة شبه الماهرة، مما يعود بالفائدة على أولئك الذين لا يحصلون مباشرة على تحويلات. وهذه التأثيرات المضاعفة تعني ضمناً أن الأثر الكلي لحدوث انخفاض في التحويلات سيكون أكبر من انخفاض التحويلات ذاتها. وتشير الدراسات القائمة على التجربة إلى أن قيمة هذا العامل المضاعف كثيراً ما تتراوح من ١,٥ إلى ٢.

وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تُسفر زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن حدوث انخفاض نسبته ٠,٢٩ في المائة و ٠,٣٧ في المائة، على التوالي، في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر[١٠]. والتحويلات أقل تقلباً أيضاً بوجه عام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكثيراً ما كانت، في الأزمات الماضية، عكس الدورة الاقتصادية، وهذا يعني أنها تزيد عادة عندما يتباطأ نمو اقتصاد الوطن (أو عندما يتعرّض الوطن لكارثة). ولكن، بالنظر إلى الطابع العالمي للأزمة الحالية – وأن الأزمة ضربت أولاً البلدان المضيفة وتبلغ أشد درجاتها فيها – فإن البنك الدولي يقدّر أن التحويلات ستنخفض بنسبة تتراوح من ٥ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت قد زادت بنسبة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ في المائة كل سنة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧[١١].

الشكل ١٢

تشكّل التحويلات عادة حصة قليلة من دخل الفقراء: النسبة المئوية لدخل الأسر من التحويلات الخاصة (معظمها تحويلات العمال) في بلدان مختارة، حسب فئة الدخل

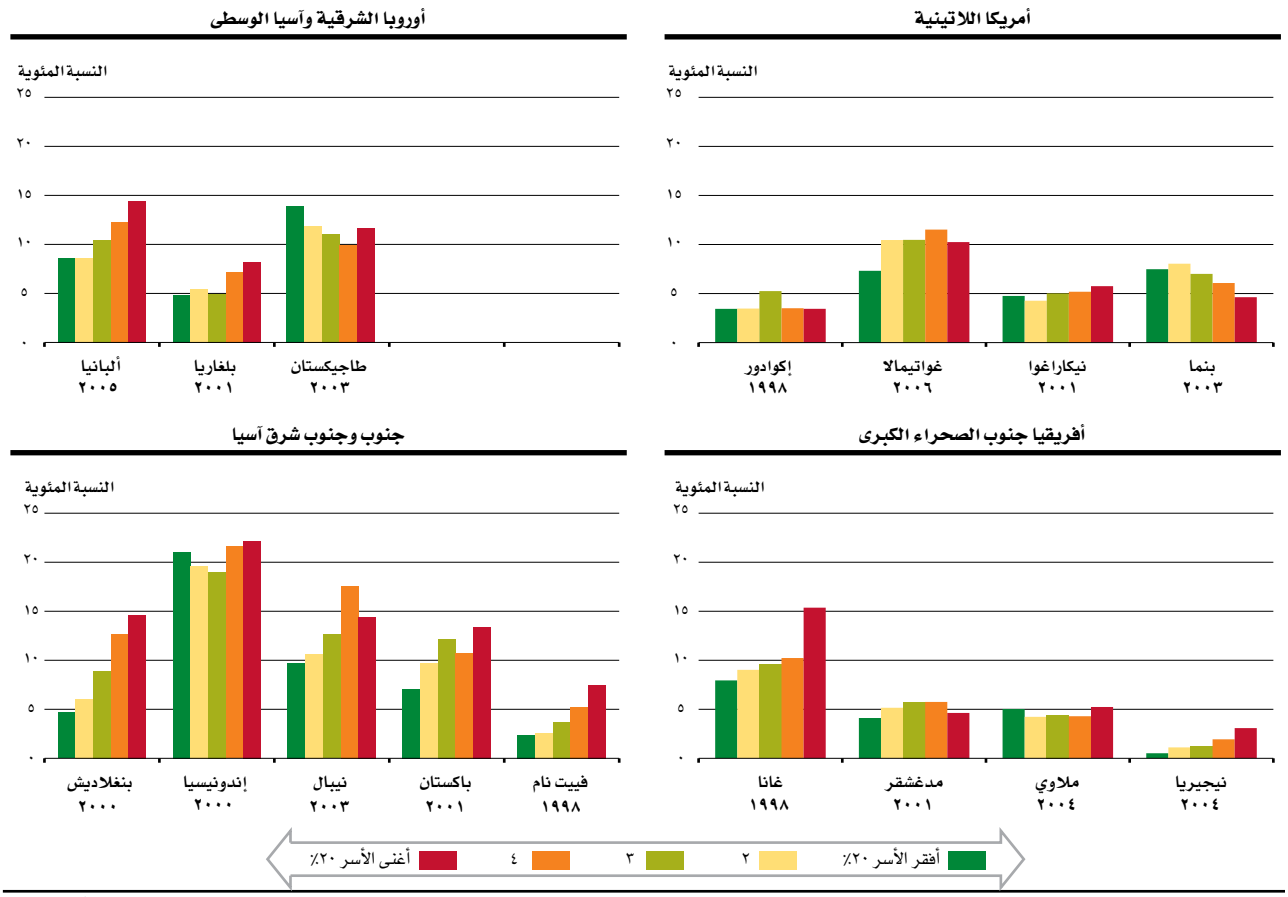

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ومدى تأثير انخفاض التحويلات على البلدان المختلفة يعتمد أيضاً على تحركات سعر الصرف، التي ستؤثر، أولاً، على قرارات تحديد كمية النقود التي تُرسل إلى الوطن، وثانياً، على القوة الشرائية لدى المتلقين عند تغيير التحويلات المالية إلى العملة المحلية. ومن المتوقع أن تواجه أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، اللتان تحصلان على حصة كبيرة من تحويلاتهما من الاتحاد الروسي، انخفاضات حادة بالنظر إلى التباطؤ في الاقتصاد الروسي وانخفاض قيمة الروبل الروسي (انظر الإطار الذي يتناول طاجيكستان).

التجارة والائتمان والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونة الخارجية

لقد كان للتراجع الاقتصادي في البلدان المتقدمة أثر سلبي شديد على التجارة والائتمان والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونة الخارجية. فمن المتوقع في عام ٢٠٠٩ أن ينخفض حجم التجارة العالمية بنسبة تتراوح من ٥ في المائة[١٣] إلى ٩ في المائة[١٣]. وسيكون انخفاض قيمة الصادرات أعلى في البلدان النامية عما هو في الاقتصادات المتقدمة[١٤]، وبالتالي سيُلحق ضرراً كبيراً بالاقتصادات التي تعتمد على الصادرات كمصدر رئيسي للحصول على النقد الأجنبي.

ومع تطور الأزمة، ستواجه البلدان النامية تكاليف عالية للحصول على ائتمان خارجي من المصادر الخاصة والعامة على حد سواء، لأن علاوة المخاطرة، بالنسبة لإقراض البلدان النامية نقوداً، قد زادت بمقدار ربع نقطة مئوية تقريباً. وفي حالات كثيرة، لا يتوافر الائتمان بأي سعر، لأن البنوك تقوم بتحصيص الائتمان ولا تُقرض سوى أولئك الذين تعتبرهم أكثر المقترضين ثقة. وتواجه مؤسسات التمويل الصغير صعوبات، وإن يكن معظمها قد أرسى أساسا متينا ويتهيأ لمزيد من التوسع خلال السنوات القادمة (انظر الإطار على صفحة ٢٠).

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتكون عادة شديدة التقلُّب بمرور الوقت. وقد شهدت خلال الأزمة الحالية انخفاضاً حاداً، لأن شركات القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة تواجه تراجعاً اقتصادياً واضحاً. ويبيّن الجدول ٢ في الملحق الفني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثّل في المتوسط أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في بلدان مثل جورجيا وغامبيا والأردن ولبنان. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان ٢٠٠٩ إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستنخفض بنسبة ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ في الاقتصادات النامية كمجموعة، وإلى انخفاضها بنسبة ١٥ في المائة في أفريقيا. وتُوجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأغراض التعدين والصناعة والخدمات، مع توجيه قدر ضئيل جداً

أثر تدنّي التحويلات إلى طاجيكستان

توجد في طاجيكستان أعلى نسبة في العالم للتحويلات مقابل الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقدّر حالياً بحوالي ٤٦ في المائة. واستناداً إلى بيانات مسح مستويات المعيشة في طاجيكستان، الذي أُجري في عام ٢٠٠٧، قام باحثون في البنك الدولي بمحاكاة أثر حدوث انخفاض في تحويلات المهاجرين الدوليين على الفقر باستخدام منهجيتين مختلفتين[١]. وقد ركزت الدراسة فقط على تأثير التحويلات المباشرة، بدون أن تأخذ في الاعتبار التراجع الاقتصادي المحتمل في طاجيكستان (أي سوء الأوضاع في سوق العمل المحلية)، أو التأثيرات الثانوية المحتملة للتحويلات (التأثير المضاعف).

وقد حاكى النهج الأول أثر حدوث انخفاض عام في التحويلات على الفقر، مستخدماً نفس النسبة المئوية للانخفاض عبر جميع الأسر، وبافتراض أن الأسر لن تكون قادرة، في الأجل القصير على الأقل، على تعويض الخسارة. أما النهج الثاني فقد حاكى الأثر على الفقر، في حالة فقدان نسبة مئوية معينة من المهاجرين وظائفهم في الخارج، وعودتهم بالتالي إلى موطنهم للعثور على عمل في وظائف مماثلة محلياً، ولكن بأجور أقل كثيراً. وفي كلا النهجين، جرت محاكاة أثر حدوث انخفاضات في التحويلات وفي عمالة المهاجرين قدرها ٢٠ و ٣٠ و ٥٠ في المائة، على التوالي.

وفي إطار جميع السيناريوهات، تبين أن حدوث انخفاض في التحويلات يدفع مزيداً من الأشخاص إلى هوّة الفقر، أما في السيناريو الذي يمثّل أسوأ حالة، من شأن حدوث انخفاض في التحويلات بنسبة قدرها ٥٠ في المائة أن يؤدي إلى زيادة نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٥٣,١ في المائة إلى ٥٩,٦ في المائة، مما يمثّل زيادة في الفقر بنسبة ١٢,٢ في المائة (انظر الجدول). ويكون الأثر أقل نوعاً ما، وإن ظل مع ذلك كبيراً، عند محاكاة حدوث انخفاض بنسبة قدرها ٥٠ في المائة في عمالة المهاجرين. وفي هذه الحالة، يزيد الفقر المدقع إلى ٥٦,٥ في المائة، أي بنسبة ٦,٤ في المائة تقريباً. ووجد البحث أن المناطق الريفية من شأنها أن تتأثر أكثر من المناطق الحضرية بدرجة ملحوظة، بحيث يزيد الأثر بما يتراوح من ١,٣ إلى ١,٨ مرة، تبعاً للسيناريو.

(١) O. Ivaschenko and A.M. Danzer. *Simulation of the impact of reduced migrant remittances on poverty in Tajikistan*. Washington, DC, the World Bank.

الأثر المحتمل للأزمة الاقتصادية على الفقر في طاجيكستان، في إطار سيناريوهات شتى لانخفاض التحويلات

الانخفاض في التحويلات/ العمالة في الخارج (النسبة المئوية)	معدلات الفقر المحاكاة في إطار المنهجية ١ (الانخفاض في التحويلات) (النسبة المئوية من السكان)			معدلات الفقر المحاكاة في إطار المنهجية ٢ (الانخفاض في العمالة في الخارج) (النسبة المئوية من السكان)		
	الحضريون	الريفيون	المجموع	الحضريون	الريفيون	المجموع
حالياً (فترة الأساس)	٤٩,٣	٥٤,٤	٥٣,١	٤٩,٣	٥٤,٤	٥٣,١
٢٠–	٥١,٤	٥٨,٦	٥٦,٨	٥٠,٤	٥٦,٣	٥٤,٨
٣٠–	٥٢,٦	٥٩,٧	٥٧,٩	٥١,١	٥٧,٣	٥٥,٧
٥٠–	٥٣,٨	٦١,٥	٥٩,٦	٥١,٩	٥٨,٢	٥٦,٥

ملاحظة: تستند معدلات الفقر إلى خط الفقر القطري المطلق المستمد من مسح مستويات المعيشة في طاجيكستان الذي أُجري في عام ٢٠٠٧.
المصدر: تستند تقديرات البنك الدولي إلى مسح مستويات المعيشة في طاجيكستان الذي أُجري في عام ٢٠٠٧.

منها للزراعة (وإن كان البعض يتعلق بالتجهيز الزراعي)، ولكن انخفاض معدلات العمالة الذي سينجم عن هذا الهبوط ستكون له تأثيرات متوجة على نطاق الاقتصاد كله، وسيؤدي في بعض الظروف إلى زيادة عودة المهاجرين إلى المناطق الريفية من المناطق الحضرية.

والمعونة الخارجية هي المصدر الرئيسي لتدفق رأس المال بالنسبة لبعض أشد البلدان فقراً. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كثيراً ما تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من ٤٠ في المائة في بوروندي وليبريا، مثلاً). وفي هايتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيكاراغوا، تتجاوز حصة تلك المساعدات نسبة ١٠ في المائة. واستجابة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، شهدت المساعدات الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٨. ولكن المعونة الإنمائية تتناقص عادة عندما يتناقص الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة. وهكذا، مع مواجهة البلدان المانحة قيوداً أكثر صرامة على الميزانية في عام ٢٠٠٩، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد ٧١ بلداً الأشد فقراً انخفاضاً عاماً في المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا، وإن كان المستوى الجديد سيظل أعلى من المستوى في عام ٢٠٠٧.

الزراعة كقوة حامية للاقتصاد الكلي

تختلف آثار الأزمات الاقتصادية باختلاف القطاعات تبعاً لطبيعة الأزمة، وحجم القطاع من حيث العمالة، والهيكل التجاري للقطاع. ولكن تنبثق أنماط تتعلق بقطاع الزراعة. فأولاً، بالنسبة لجميع الحالات تقريباً المذكورة في الجدول ٢، كانت معدلات نمو قطاع الزراعة قبل الأزمة وبعدها أقل من معدلات نمو مجموع الناتج المحلي الإجمالي (وهذه الحالات مبرزة باللون الأخضر في الجدول). ثانياً، في جميع الحالات، كان معدل نمو الزراعة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة (وهذه الحالات مبرزة باللون البرتقالي). ومن ثم، فإن النمو الزراعي يكون عادة أكثر استقراراً من النمو الذي يحدث في القطاعات الأخرى.

تأثير الأزمة الاقتصادية على التمويل الصغير

ثمة اعتقاد واسع النطاق بأن التمويل الصغير يمثل تدخلات هامة من أجل محاربة الفقر. وأثر الأزمة الحالية لا يقتصر فقط على تأكيدها الدور الحيوي للتمويل في النمو الاقتصادي والتنمية، بل ويشمل أيضا تأثيرها الخطير على مؤسسات التمويل الصغير في الكثير من البلدان النامية. ويعزى واحد من الأسباب إلى سحب المستثمرين من القطاع الخاص تمويلهم، مما اضطر مؤسسات التمويل الصغير إلى تقليص حجم الإقراض. وهو ما يؤثر سلبا، بدوره، على الفقر، نظرا لأن غالبية عملاء هذه المؤسسات هم من الفقراء، بما فيهم المستهلكين، وأصحاب الأعمال الحرة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية.

وتتخذ التأثيرات على البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة أشكالاً مختلفة، وتنبع من أسباب مختلفة. وتفيد التقارير بأن مؤسسات التمويل الصغير الأشد تأثرا جراء هذه الأزمة، هي المؤسسات العاملة في إطار الاقتصاديات المتكاملة - خاصة في آسيا الوسطى وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ومن جهة أخرى، فإن مؤسسات التمويل الصغير التي تركز على الهند ويدعمها المستثمرون الأجانب، والتي عانت من التأخير في تلقي الأموال في عام ٢٠٠٨ تبعا لانشغال المستثمرين حيال تأثير الأزمة المالية، لها أن تتوقع تدفقات أموال نشطة في عام ٢٠٠٩. وفي أفريقيا، تُصارع مؤسسات التمويل الصغير المحلية والإقليمية من أجل تجاوز ضغوط السيولة الناجمة عن تصاعد حالات التخلف عن سداد القروض نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض الدخل. ووفقا لمسح أجرته مؤخرا الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (وهي مركز مستقل لسياسات وبحوث التمويل الصغير، ومن بين أعضائه الثلاثة والثلاثين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، بالتعاون مع مجموعة من المشتغلين في هذا المجال والوكالات الإنمائية، أفاد ثلثا أكثر من ٤٠٠ من مؤسسات التمويل الصغير المشاركة بانخفاض – أو في أفضل حال استقرار – حافظة القروض وزيادة في مستويات الحوافظ المعرضة للمخاطر، مما يعكس تأثيرات الأزمة الجارية.

بيد أن مسحا عالميا للقطاع بشأن تأثير الأزمة على مؤسسات التمويل الصغير وعملائها، أبرز أيضا ما يبديه قطاع التمويل الصغير من مرونة كبرى، خاصة حيثما كان قائما على مصادر تمويل محلية (ودائع أرصدة صغيرة مثلا). وبناء على ذلك، وعلى الرغم مما نشأ من صعوبات إبان الأزمة جراء تزايد روابط مؤسسات التمويل الصغير مع الأسواق المالية المحلية والدولية، فان قطاع التمويل الصغير ككل نجح في إرساء أسس متينة. وثمة اتفاق واسع في الآراء في ما يتعلق بالشفافية المالية من خلال استخدام التصنيفات والمراجعة ومعايير الأداء الاجتماعي، في حين توفر الشراكات مع المستثمرين ذوي الحوافز الاجتماعية ومؤسسات التمويل الإنمائي الأموال لطوارئ السيولة. وهذه القوة، مترافقة مع إمكانات مزيد من التوسع الكبير، من خلال الاستفادة من أسواق العملاء الفقراء الجديرين بالثقة في المناطق الريفية، ستكفل بقاء قطاع التمويل الصغير وتساعد على تخفيف تأثير الكساد الاقتصادي العالمي على الأسر ذات الدخل المنخفض. واستشرافا للمستقبل، ثمة حاجة إلى دراسة الروابط بين الخدمات المالية والبرامج الحكومية لشبكات الأمان الاجتماعي، وإلى إيداع مدفوعات المنح في حسابات مصرفية، وبالتالي ربط الحماية الاجتماعية بالشمولية المالية.

هذا الإطار ساهم به Michael Hamp، كبير مستشاري التمويل الريفي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وتتوسع العمالة الزراعية أيضاً عادة أثناء الأزمة، كما يتبين من مثال إندونيسيا أثناء الأزمة الاقتصادية التي شهدتها في ١٩٩٧-١٩٩٨. فمع أن العمالة في قطاعي الصناعة والكهرباء الإندونيسيين انخفضت بنسبة قدرها ١٣ و٢٧ في المائة، على التوالي، أثناء الأزمة الاقتصادية التي حدثت فيها في ١٩٩٧-١٩٩٨، فإن التوسع في العمالة في قطاع الزراعة (بنسبة ١٥,٢) عوَّض عن الانخفاض الذي حدث في القطاعات الأخرى وفاقه[١٥]. وشهدت بلدان آسيوية أخرى، تأثرت بأزمة ١٩٩٧-١٩٩٨، نمطاً مماثلاً: فقد ارتفعت العمالة الزراعية بنسبة قدرها ٩,١ في المائة في ماليزيا وبنسبة قدرها ٥,٤ في المائة في جمهورية كوريا، بينما انخفضت العمالة في قطاع التصنيع التحويلي في كلا البلدين.

لماذا لن يتأثر النمو الزراعي مثلما يتأثر النمو في القطاعات الأخرى؟ أولاً، في حالة انخفاض الدخل، لا يقل الطلب على المنتجات الزراعية، لا سيما الأغذية، بطريقة متناسبة، فالناس سيضحّون بسلع أخرى، مثل المنتجات الصناعية والخدمات، لكي يضمنوا قدرتهم على شراء ما يكفي من الغذاء (أو شراء ما يتيحه لهم دخلهم). وفي ما يتعلق بالإمدادات، قد تستخدم قطاعات أخرى الائتمان بطريقة مكثّفة؛ بينما نجد أن الزراعة، لا سيما إذا كان أصحاب الحيازات الصغيرة هم الذين يشرفون عليها، تكون متسمة بطابع التمويل الذاتي بدرجة كبيرة، وبالتالي تكون أقل تأثراً بحالات النقص المفاجئة في الائتمان. إلا أن هذه المقولة الأخيرة لا تنطبق على المزارع الكبيرة والتجارية حيث يمثّل الائتمان مدخلاً أساسياً. وعلاوة على ذلك، فإن توفير الائتمان يمكن أن يدعمه المهاجرون الذين يعودون من المناطق الحضرية.

وفي حالات كثيرة، قد تكون الأزمات مصحوبة بانخفاض في قيمة سعر الصرف (مثلا المكسيك في عام ١٩٩٥ وإندونيسيا وتايلند في ١٩٩٧-١٩٩٨). وهذا يعود بالفائدة عادة على الزراعة، لأن المنتجات الزراعية كثيراً ما تُعتبر أكثر قابلية للتداول التجاري نسبياً، مقارنة بإنتاج قطاع الخدمات. ولكن الأزمات الاقتصادية لا تكون جميعها متماثلة. ففي الأزمة الحالية، سيؤدي الطابع العالمي للتباطؤ الاقتصادي، وما يصاحبه من انخفاضات في الأسعار السلعية العالمية، إلى الحد من التأثيرات الايجابية لانخفاض قيمة سعر الصرف على الزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع العالمي للأزمة يقلل أيضاً احتمال أن يمثّل تخفيض قيمة عملة أي بلد تعزيزاً فعالاً لصادرات ذلك البلد.

الجدول ٢

معدلات النمو حسب القطاع الرئيسي في بلدان مختارة قبل أزمة اقتصادية ما وأثناءها وبعدها

البلد	الفترة	متوسط معدل النمو السنوي حسب القطاع (النسبة المئوية)				
		الزراعة	الصناعة	التصنيع التحويلي	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
إندونيسيا	٥ سنوات قبل الأزمة	٢,٥	٩,٢	١٠,٣	٨,٥	٧,١
	١٩٩٨	١,٣-	١٤,٠-	١١,٤-	١٦,٥-	١٣,١-
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٠	٤,١	٤,٩	٥,٨	٣,٧
ماليزيا	٥ سنوات قبل الأزمة	٠,٥	١١,١	١٢,٧	١٠,٢	٩,٢
	١٩٩٨	٢,٨-	١٠,٧-	١٣,٤-	٥,٠-	٧,٤-
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٤	٦,١	٧,٥	٥,٢	٥,٠
جمهورية كوريا	٥ سنوات قبل الأزمة	١,٤	٨,٠	٧,٧	٧,٢	٦,٩
	١٩٩٨	٦,٤-	٨,٢-	٧,٩-	٣,٩-	٦,٩-
	٥ سنوات بعد الأزمة	١,٠	٧,٤	٩,٧	٤,٦	٦,٤
تايلند	٥ سنوات قبل الأزمة	٠,٧	٩,٨	١٠,٦	٧,٢	٦,٥
	١٩٩٨	١,٥-	١٣,٠-	١٠,٩-	١٠,٠-	١٠,٥-
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٣	٦,٣	٦,٨	٤,٠	٤,٨
الأرجنتين	٥ سنوات قبل الأزمة	١,٨	٢,٠	١,١	٣,٤	٢,٧
	٢٠٠١	١,١	٦,٥-	٧,٤-	٤,٠-	٤,٤-
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٤	٧,١	٦,٧	٣,٧	٤,٩
البرازيل	٥ سنوات قبل الأزمة	٤,١	٣,١	٢,٢	٣,٩	٣,٠
	١٩٩٩	٦,٥	١,٩-	١,٩-	١,٤	٠,٣
	٥ سنوات بعد الأزمة	٤,١	٣,٠	٣,٤	٤,١	٣,٠
المكسيك	٥ سنوات قبل الأزمة	٢,٢	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٣,٩
	١٩٩٥	٠,٩	٧,٨-	٤,٩-	٦,٢-	٦,٢-
	٥ سنوات بعد الأزمة	٢,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٥,٥
الكاميرون	٥ سنوات قبل الأزمة	١,٩	٦,١-	١,٨-	٧,٥-	٣,٦-
	١٩٩٤	٣,١	١٤,٤-	٣,٣-	١٣,١	٢,٥-
	٥ سنوات بعد الأزمة	٧,٥	٤,٧	٤,٣	٠,٢	٤,٦
غانا	٥ سنوات قبل الأزمة	٠,٢	١,٥-	٠,٢-	٢,٦	٠,٣
	١٩٨٣-١٩٧٩ (١)	١,٨-	١١,٧-	١٣,٨-	١,٨-	٣,٤-
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٥	١٠,٦	١٢,٦	٧,٧	٥,٩
مالي	٥ سنوات قبل الأزمة	٤,٢	٥,٠	٤,٨	٢,٥	٣,٥
	١٩٩٤	٦,٦	٤,٠-	٣,٦-	٠,٦-	٠,٩
	٥ سنوات بعد الأزمة	٤,٤	٨,٨	٣,٤-	٤,٢	٥,٨

(١) السنة التي بدأت فيها الأزمة والسنة التي انتهت فيها في غانا ليستا محددتين كما في الحالات الأخرى ولكن نقطة الحضيض كانت في إطار السنوات المختارة.
المصدر: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة استنادا إلى بيانات من «مؤشرات التنمية في العالم»، البنك الدولي.

التحديد الكمي لآثار الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي[١٦]

من المرجح أن يكون أثر الأزمة الاقتصادية على الفقراء وعديمي الأمن الغذائي كبيراً، لا سيما على ضوء الأثر السلبي للتصاعد الحاد في أسعار الغذاء والوقود، الذي سبق أن تعرّضت له أشد الفئات السكانية تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. فالبيئة الاقتصادية العالمية الأصعب الآن لها تأثير كبير على الأمن الغذائي القطري في عدد من البلدان شديدة الفقر، التي اعتمد كثير منها بدرجة متزايدة على واردات الحبوب خلال العقد المنصرم (الشكل ١٣). وهذا الاعتماد على الواردات الغذائية حفزت عليه سياسات تحرير التجارة وتوسُّع نظام النقل العالمي وتطوره. وقد ساعدت زيادة الاعتماد على واردات الحبوب على إبقاء الأسعار في متناول المستهلكين بدرجة كبيرة، ولكن انعدام النمو الزراعي المحلي، الذي أدى إلى زيادة الواردات، قد عرَّض بلداناً كثيرة لتقلبات الأسواق الدولية.

وتشكّل الآن الأغذية المستوردة، ومن بينها الأغذية الأساسية مثل الحبوب والزيوت النباتية، عنصرا هاماً من مكونات الغذاء في معظم البلدان. فخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٣، سجّل الاعتماد على الواردات أكبر زيادة له في أقل البلدان نمواً، مقارنة بمجموعات البلدان الأعلى دخلاً. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت أقل البلدان نمواً على الواردات بنسبة ١٧ في المائة من استهلاكها للحبوب (مقارنة بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٧٠)، وبنسبة ٤٥ في المائة من استهلاكها للسكر ومواد التحلية (مقابل نسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٧٠)، وبنسبة ٥٥ في المائة من استهلاكها للزيوت النباتية (مقابل نسبة ٩ في المائة في عام ١٩٧٠). وعلى المستوى القطري الفردي، تتباين الحالة تبايناً كبيراً. فعلى سبيل المثال، كانت الواردات تمثّل أكثر من نصف إمدادات الحبوب في ١١ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أنغولا والرأس الأخضر وإريتريا وغامبيا وليسوتو وليبريا وموريتانيا والسنغال والصومال وسوازيلند وزمبابوي) في ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد تراوحت هذه الحصة من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة في سبعة بلدان أخرى (بنن والكاميرون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وغينيا – بيساو وموزامبيق).

الشكل ١٣

تزايد اعتماد البلدان النامية على الواردات الغذائية: واردات الحبوب في ٧٠ بلدا

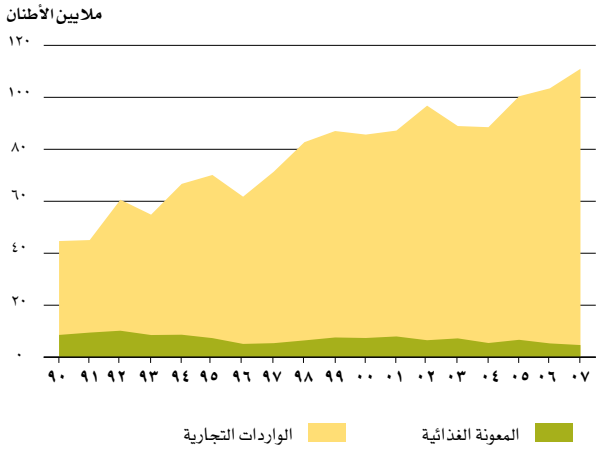

ملاحظة: تشير البيانات إلى ٧٠ بلداً نامياً، وهي النموذج الذي تستخدمه دائرة البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعداد تقديراتها للأمن الغذائي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الأزمة المالية والاقتصادية ستزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٩

على الرغم من حدوث هبوط في الأسعار الدولية للسلع الغذائية أثناء الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨، من المتوقع في عام ٢٠٠٩ تدهور القوة الشرائية وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. فاستناداً إلى الاتجاهات التاريخية للإنتاج في البلدان السبعين، التي يتناولها نموذج دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الإطار، صفحة ٢٤)، سيزيد عدد عديمي الأمن الغذائي بنسبة ٢ في المائة على الأقل، وهو ما يتسق مع بيانات منظمة الأغذية والزراعة التي توضح أن نقص التغذية كان يتزايد حتى قبل الأزمتين (انظر صفحة ٨). وسوف تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم هذه المشكلة بدرجة كبيرة. فبالنسبة للبلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية، بافتراض عدم حدوث حالات نقص كبير في الإنتاج المحلي، هناك عاملان هامان يحدِّدان إمكانية هذه البلدان على استيراد الأغذية، هما إيرادات التصدير وتدفق رأس المال (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية والمعونة الخارجية). وعند حدوث هبوط في الصادرات أو في تدفقات رأس المال، من المرجح أن يؤدي هذا إلى الحد من الواردات، بما في ذلك الواردات الغذائية (إلا إذا كان البلد قادراً على الاقتراض دولياً، وهو ليس خياراً متاحاً بالنسبة لبلدان فقيرة كثيرة). وهكذا، ستقل إمكانية حصول البلدان الفقيرة على تلك الأغذية، حتى إذا ظل إجمالي توافر الأغذية على صعيد العالم دون تغيير، مما يعرِّض أمنها الغذائي للخطر. وقد تناول نموذج وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة كميّة للتغيُّرات في قدرة البلدان المنخفضة الدخل على الاستيراد لمواجهة هزات خارجية شتى، وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي.

وقد أُعدت ثلاثة سيناريوهات لتقييم الأثر المحتمل للأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي للبلدان المنخفضة الدخل. ففي السيناريو الأول، ينخفض نمو صادرات البلدان في عام ٢٠٠٩ مقارنة بتقديرات فترة الأساس (أي نمو الصادرات في حالة عدم وجود أزمة اقتصادية). وهذا الانخفاض يكون بنفس نسبة الهبوط المقدّر في النمو الاقتصادي للبلدان في عام ٢٠٠٩، مما ينجم عنه حدوث هبوط مقدّر بنسبة ٥٠ في المائة في نمو الصادرات في

هل الواردات الغذائية سيئة بالضرورة؟

لقد حفزت الأزمة الغذائية العالمية في ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بلداناً كثيرة على إعادة النظر في فوائد اعتمادها على الواردات لتغطية حصة كبيرة من استهلاك الأغذية. وبالنظر إلى ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها واضطراب الأسواق في هذا الوقت، من الواضح أن يؤدي الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية للأغذية إلى زيادة قلق البلدان. ولكن ما هو الذي يشكّل اعتماداً «مفرطاً»، وما هي مزايا ومساوئ الحد من هذا الاعتماد؟

أولاً، من المهم إدراك أن الأسعار المحلية للأغذية في بلدان كثيرة مصدِّرة شهدت أيضاً زيادة حادة أثناء الأزمة، فمثلاً زادت أسعار الأرز في باكستان وتايلند وفييت نام، وزادت أسعار الذرة في جنوب أفريقيا. وبعبارة أخرى، فإن البلدان المستوردة ليست هي البلدان الوحيدة المعرّضة للتأثّر بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية؛ فأي بلد مفتوح أمام التجارة يمكن أن يتأثر. ثانياً، يمكن أيضاً أن تتبع طفرات الأسعار من الهزات التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي المحلي: فإتباع سياسة بسيطة تتمثل في الانعزال عن الأسواق العالمية (الاكتفاء الذاتي) يعرِّض البلد لمخاطر كبيرة متعلقة بالطقس. وبالتالي، لا يوجد سبيل سهل للقضاء على انعدام استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

ويكون تثبيت الأسعار المحلية، في مواجهة طفرات الأسعار العالمية، أيسر إذا كانت كمية الواردات أو الصادرات تمثّل حصة صغيرة نسبياً من الاستهلاك أو الإنتاج، لأن من الأسهل حمايتها بواسطة مستويات معقولة من الاحتفاظ بمخزونات. أما إذا كانت الواردات تمثل ٥٠ في المائة من الاستهلاك، فسيكون من الصعب تنفيذ سياسة فعالة لتثبيت الأسعار المحلية تحمي من طفرات الأسعار العالمية. ويصدق نفس الشيء إذا كانت الصادرات تمثّل نصف الإنتاج.

وتتوقف مبررات الحد من حصة التجارة في الاستهلاك أو الإنتاج على الميزة النسبية. فإذا كانت لدى بلد ما ميزة نسبية قوية في ما يتعلق بإنتاج سلعة غذائية معينة، فإن تخفيض الإنتاج للحد من أهمية التجارة (الصادرات) سيأتي بنتيجة عكسية، وسيُلحق الضرر بمزارعين كثيرين. كذلك، فإن تخفيض كمية الواردات، عندما لا تكون لدى بلد ما ميزة نسبية في ما يتعلق بالإنتاج، سيلحق الضرر بالمستهلكين. وعلاوة على ذلك، يكون أشد الناس فقراً هم الذين يتأثرون في الغالب أكثر من غيرهم، نتيجة لإتباع سياسة من هذا القبيل، كما هو مبيَّن في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨. ويمكن أن يساعد تحليل بيانات مسح الأسر على تحديد الفئات التي تتضرر أشد الضرر في ما يتعلق ببلد محدد وسلعة محددة.

وبطبيعة الحال، الميزة النسبية ليست مفهوماً جامداً. فإذا كان بلد ما يفتقر إلى ميزة نسبية في ما يتعلق بإنتاج سلعة محددة، فإن ذلك قد يكون بسبب نقص الاستثمار في البحوث الزراعية، أو البنية الأساسية الريفية، أو الطرق أو السلع العامة الأخرى. وفي هذه الحالات، يكون أنسب حل هو زيادة الاستثمار في الزراعة، لا فرض قيود تجارية. وحتى في الأجل القصير، قبل أن يتسنى للاستثمار أن يؤتي ثماره، من المرجح أن تكون القيود التجارية ضارة إذا أدت إلى زيادة الأسعار المحلية إلى مستويات أعلى بدرجة لا يستهان بها، مقارنة بالأسعار العالمية، في الأجل المتوسط، وذلك لأن الأسعار المرتفعة ستلحق عادة الضرر بأشد الفقراء فقراً. وعلاوة على ذلك، بينما قد يكون من المعقول السماح للأسعار المحلية بالانحراف عن الأسعار العالمية في الأجل القصير، فإن إتباع استراتيجية من هذا القبيل على مدى سنوات عديدة يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر. فالقيود التجارية، عندما تنفَّذ، كثيراً ما يكون من الصعب إزالتها، وقد تفشل في توفير الانضباط الكافي في الأسواق، لكفالة استثمار الحكومات والقطاع الخاص نقودهما بحكمة. وهكذا، فإن تقييد الواردات، لمجرد تجنب الاعتماد على السوق العالمية، قد يؤدي إلى بقاء الأسعار المحلية للأغذية مرتفعة طوال الوقت، وليس فقط عندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة. أما الحل الأكثر فعالية والمستدام فهو زيادة الاستثمار في الزراعة لتحسين نمو الإنتاجية.

شمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهبوط بنسبة ٤٠ في المائة في آسيا (٦٠ في المائة في آسيا الوسطى)، وهبوط بنسبة ٦٠ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، سيشهد بلد آسيوي، كان من المتوقع سابقاً أن يبلغ معدل نمو صادراته ١٠ في المائة، انخفاض هذا النمو بنسبة قدرها ٤٠ في المائة، بحيث يصل إلى ٦ في المائة فقط. وهذا السيناريو يفترض وجود تدفقات مالية مستمرة (تشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية والمعونة الخارجية) لتمويل العجز التجاري. أما السيناريو الثاني، أو الأوسط، فهو يفترض نفس افتراض السيناريو الأول، ولكنه، إضافة إلى ذلك، يقلل تدفق رأس المال في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٥ في المائة (بسبب انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية، وربما المساعدات الإنمائية الرسمية). والسيناريو الثالث يفترض نفس افتراض السيناريو الأول ويقلل تدفق رأس المال في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٠ في المائة.

ففي إطار السيناريو الأول، من المتوقع أن يؤدي انخفاض معدل نمو إيرادات التصدير، وما ينجم عن ذلك من انخفاض في القدرة على الاستيراد، إلى حدوث هبوط في استهلاك الأغذية، يعادل زيادة بنسبة قدرها ٧,٣ في المائة، عن تقديرات فترة الأساس، في عدد الأشخاص عديمي الأغذية. ولن يكون أثر ذلك متماثلا في جميع الأقاليم والبلدان، لأن النتائج تتباين تبعاً لاعتماد البلدان الفردية على الواردات الغذائية، وإيرادات التصدير مقارنة بالتوافر العام للنقد الأجنبي، والوضع الأصلي في ما يتعلق بالأمن الغذائي.

أما في إطار السيناريو الثاني، من المتوقع، في حالة انخفاض تدفقات رأس المال بنسبة قدرها ٢٥ في المائة، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو إيرادات التصدير، أن تتدهور حالة الأمن الغذائي في البلدان بدرجة كبيرة، بسبب انخفاض الواردات الغذائية بقدر كبير. ومن المتوقع، في إطار هذا السيناريو، أن يزيد عدد الناس الذين يصبحون عديمي الأمن

الغذائي بنسبة قدرها ٩,٢ في المائة مقارنة بتقديرات فترة الأساس لعام ٢٠٠٩. وقد استُخدم هذا السيناريو لاستنباط تقديرات نقص التغذية المعروضة من قبل في هذا التقرير (انظر الصفحة ١١). وأخيراً، يؤدي السيناريو الثالث إلى زيادة بنسبة قدرها ١١,٦ في المائة في عدد عديمي الأمن الغذائي. وهذه السيناريوهات الثلاثة جميعها هي، بالطبع، سيناريوهات افتراضية: فالأثر الفعلي سيتباين تبعاً للاستجابات القطرية والدولية للانكماش الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يزيد عدد الأشخاص عديمي الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة قدرها ٦ في المائة في إطار السيناريو الثاني (الشكل ١٤)، مقارنة بنسبة قدرها ٣ في المائة و٩ في المائة في إطار السيناريوهين الأول والثالث، على التوالي. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الإقليم الذي توجد فيه أشد درجات انعدام الأمن الغذائي في العالم. فمتوسط المتناول اليومي من السعرات الحرارية في الإقليم يتجاوز بالكاد المتطلب اليومي البالغ ٢ ١٠٠ كيلو سعر حراري، وهو أدنى مستوى في العالم على الإطلاق. ولا توجد لدى بلدان كثيرة في هذا الإقليم إمدادات كافية من الغذاء، ويؤدي انعدام المساواة في الدخل إلى تفاقم هذه المشكلة. وستكون البلدان الأشد تأثراً بالأزمة الاقتصادية هي تلك التي توجد لديها مستويات مرتفعة من العجز في ميزان المدفوعات ومن الاعتماد على الواردات الغذائية.

ومن المتوقع أن يتمثّل أثر السيناريو الثاني في حدوث زيادة قدرها ٨ في المائة، مقارنة بفترة الأساس، في عدد الأشخاص عديمي الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (وذلك مقابل نسبة قدرها ٤ في المائة و٢٠ في المائة في إطار السيناريوهين الأول والثالث على التوالي). وكما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، زادت حصة الواردات الغذائية بمرور الوقت، مع عدم زيادة الإنتاج المحلي للأغذية لمسايرة تزايد الطلب على الغذاء. وقد كانت سياسات تحرير التجارة ونمو الدخل هما العاملان الرئيسيان اللذان يقفان وراء الزيادة في الاستهلاك. ووجود مستويات مرتفعة من انعدام المساواة في الدخل يؤدي إلى زيادة التعرُّض لانعدام الأمن الغذائي في هذا الإقليم أيضاً. وهناك شاغل رئيسي في الإقليم يتمثل في هبوط حجم التحويلات المالية، وهو حجم يتجاوز في بلدان كثيرة محصلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية والقروض الحكومية والخاصة. فكثيراً ما توفّر تلك التحويلات المالية دخلاً لقطاع المجتمع الأشد فقراً، وتُنفق على ضروريات أساسية مثل الغذاء (انظر الهجرة والتحويلات المالية على الصفحة ١٥).

وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص عديمي الأمن الغذائي في آسيا (بما في ذلك آسيا الوسطى)، في إطار السيناريو الثاني سيزيد بنسبة قدرها ١٣ في المائة مقارنة بفترة الأساس في عام ٢٠٠٩، وذلك مقابل زيادة قدرها ١١ في المائة و١٣ في المائة على التوالي في إطار السيناريوهين الأول والثالث. ويكون الأثر أكبر عموماً عما هو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتقف وراءه أهمية التجارة الخارجية للاقتصادات الآسيوية. وتعني أهمية التجارة في السلع والخدمات أيضاً، أن الأثر الإضافي لحدوث هبوط آخر في تدفقات رأس المال ضئيل نسبياً، كما يدلل على ذلك الهبوط المتماثل في السيناريوهات الثلاثة. فتزايد صلات آسيا بالبيئة الاقتصادية الدولية، لا سيما أداء وسياسات البلدان المتقدمة الرئيسية، معناه أن ضعف الاقتصاد العالمي يؤثر مباشرة على حالة الأمن الغذائي في بلدان هذا الإقليم، التي يعاني كثير منها من فقر مستمر ومدقع. وستكون الهند أقل تأثراً من بلدان آسيوية أخرى كثيرة، لأن سياساتها المالية الحذرة قللت من احتمالات تعرّض البلد لهزات مالية خارجية. وعلاوة على ذلك، أدى الدعم الحكومي المتواصل لقطاع الزراعة إلى تحويل الهند من مستورِد صافٍ للحبوب إلى مصدِّر صافٍ.

الشكل ١٤

أثر الأزمة الاقتصادية المقلق على نقص التغذية في عام ٢٠٠٩

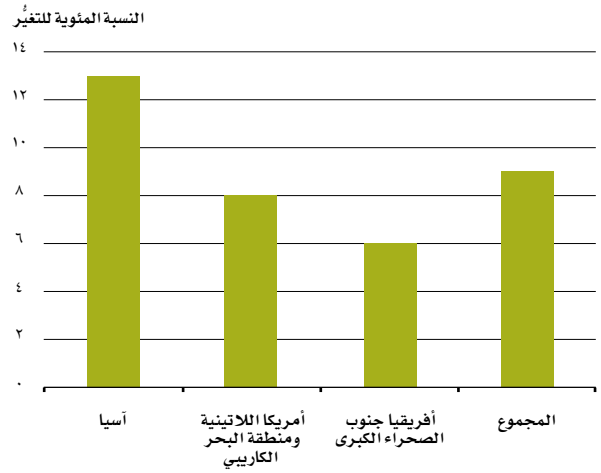

ملاحظة: تشير البيانات إلى السيناريو ٢ الذي أعدته دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بفترة الأساس.

المصدر: وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كيف تُجري دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية تقييماً للأمن الغذائي؟

يتناول نموذج الأمن الغذائي، الذي تستخدمه دائرة البحوث الاقتصادية، استهلاك الأغذية وإمكانية الحصول عليها في ٧٠ بلداً نامياً منخفض الدخل: ٣٧ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٤ في شمال أفريقيا، و ١٨ في آسيا (من بينها ٨ في آسيا الوسطى)، و ١١ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبسبب التركيز على البلدان النامية المنخفضة الدخل، لا تُدرج في النموذج عدة بلدان نامية كبيرة (منها مثلاً الأرجنتين والبرازيل والصين والمكسيك وجنوب أفريقيا). والسلع التي يشملها النموذج هي الحبوب، والمحاصيل الجذرية، وفئة تسمّى «أخرى» تشمل جميع الأغذية الأخرى. وتمثّل الفئات السلعية الثلاث، كمجموع، ١٠٠ في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة. ويُقسَّم سكان كل بلد إلى خمس فئات متساوية (خميسات)، وفقاً لنصيب الفرد من الدخل. ويتباين استهلاك الأغذية في ما بين هذه الفئات، بحيث يستهلك أفقر خميس أقل كمية من الغذاء. واستناداً إلى استهلاك كل خميس للأغذية وإلى مجموع السكان، يقدِّر النموذج عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية احتياجاتهم التغذوية الضرورية البالغة ٢ ١٠٠ كيلو سعر حراري يومياً.

أثر ارتفاع الأسعار على المنتجين الأفارقة

درس مشروع قامت به مؤخراً دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، أثر ارتفاع أسعار الأغذية في أفريقيا. وكان أحد أهداف الدراسة هو تحديد ما إذا كانت الأسعار المرتفعة تنتقل إلى المزارعين المحليين، الذين قد يعمدون عندئذ إلى زيادة الإنتاج ومنافسة الواردات بفعالية في الأسواق الإقليمية. ولكن في معظم الحالات كانت قدرة المنتجين على الاستجابة لارتفاع الأسعار يعيقها عدم إمكانية حصولهم على رأس المال، وسوء البنية الأساسية، ومحدودية التكنولوجيا، ونقص المعلومات، وقلة المدخلات، وانخفاض جودة البذور. وهذه العقبات تعني ضعف اندماج الأسواق حيثما كانت الأسعار تتباين تبايناً كبيراً بين المنتجين والمستهلكين، وكذلك من منطقة إلى أخرى.

ففي غانا، مثلاً، عندما بلغت الأسعار العالمية للحبوب ذروتها في منتصف ٢٠٠٨، قدمت الحكومة إعانات في ما يتعلق بالأسمدة والجرارات. وكانت هذه الإعانات موجهة أساساً لزرّاع الذرة الأشد فقراً، ولكن حتى مع وجود الأسعار المدعومة، لم يكن باستطاعة مزارعين كثيرين أن يتحملوا تكلفة الأسمدة، ناهيك عن الجرارات. فأسعار الأسمدة في غانا زادت بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً خلال الفترة من أبريل/نيسان ٢٠٠٧ إلى أغسطس/آب ٢٠٠٨. وكانت توجد تباينات ملحوظة في الأسعار في ما بين الأسواق المحلية المختلفة، إلى حد أن الفارق في أسعار الذرة في بلدتين مختلفتين – تبعد إحداهما عن الأخرى ٦٥ ميلاً (١٠٥ كيلومترات) فقط – وصل إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال.

وقد حدثت مشاكل مماثلة في كينيا المعرّضة لزيادات في الأسعار العالمية للأسمدة والطاقة، لأنها تستورد كل وقودها وأسمدتها. وقد أدى تثبيت أسعار السلع عند بوابة المزرعة (على الرغم من ارتفاع الأسعار الاستهلاكية)، وزيادة تكاليف المدخلات الزراعية (زادت أسعار الأسمدة بمقدار ثلاثة أمثال في ستة أشهر) والنقل، إلى الحد من الحوافز التي تدفع إلى إنتاج الأغذية. وهذه الحالة، المقرونة باضطراب سياسي محلي، أدت إلى عدم تهيئة نحو نصف الأرض الزراعية في الوادي المتصدع الشمالي (وهو المنطقة الرئيسية المنتجة للذرة) لموسم الزرع في ٢٠٠٨.

وفي موزامبيق، كان الإحساس بما حدث مؤخراً من ارتفاع في أسعار الأغذية قوياً على مستوى المستهلكين، ولكن حجم البلد وجغرافيته حدّا من انتقال الأسعار إلى المزارعين. فمع وجود سوق زراعية ممزقة وبنية أساسية سيئة يعوقان التجارة، فإن الفرص المتاحة أمام المنتجين الزراعيين للاستفادة من ارتفاع الدخل نسبياً وتزايده في المناطق الحضرية كانت محدودة. وقد وجدت الدراسة أن الذرة الأرجنتينية المستوردة كانت متوافرة في سوق مابوتو بنفس سعر الذرة المنقولة داخلياً من الجزء الشمالي من البلد. وهذا يعني أن الإنتاج المحلي من الأرجح الاتجار به داخل المجتمعات الريفية أو في المناطق الريفية من البلدان المجاورة، مثل ملاوي أو زامبيا، التي تواجه معوقات مماثلة من حيث البنية الأساسية للأسواق.

وفي أوغندا، وعلى الرغم من تزايد الطلب، كانت استجابة الإنتاج منخفضة لأسباب شتى. والعامل الرئيسي وراء الإنتاجية المنخفضة هو تجزؤ الأراضي، بحيث يسيطر على إنتاج الأغذية أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يملك كل منهم هكتاراً واحداً أو هكتارين من الأراضي. وهؤلاء المنتجون لا يملكون سبيلاً للوصول إلى الأسواق الائتمانية، ولا يمكنهم تحمّل ثمن الأسمدة أو الأنواع عالية الجودة من البذور. وقد أدت هذه الأسباب إلى انخفاض في كل من خصوبة الأرض وجودة المحاصيل. وعلاوة على ذلك، فإن سوق الأغذية (باستثناء السكر) محررة تماماً، مما يعني عدم وجود أي إعانات للمدخلات أو للإنتاج أو أي تعريفات جمركية على الصادرات والواردات. وقد كانت النفقات الحكومية على الزراعة تمثّل حوالي ١,٥ في المائة من مجموع النفقات في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وبالنظر إلى عدم وجود أي منظمات للمزارعين لتحسين قدرة المنتجين على المساومة، فإن المزارعين الذين يفتقرون إلى النقود، يبيعون عادة محاصيلهم بعد الحصاد مباشرة، بدلاً من تخزين محاصيلهم وانتظار ارتفاع الأسعار.

وإجمالاً، يُبرز حجم التغيرات في مؤشرات انعدام الأمن الغذائي، في إطار السيناريوهات المختلفة الموصوفة آنفاً، تعرُّض ملايين من الفقراء، الذين يكون استهلاكهم للأغذية عند مستوى المتطلب التغذوي اليومي، أو يقترب منه، لانعدام الأمن الغذائي. وفي كل عام، يزيد هذا التعرُّض إما بسبب عوامل داخلية، تشمل نقص الإنتاج المحلي بسبب سوء الطقس وعدم ملاءمة الاستجابات على صعيد السياسات المحلية، أو عوامل أخرى مثل الهزات الاقتصادية العالمية الموجودة حالياً.

وتكشف السيناريوهات أيضاً عن جانب هام من جوانب معادلة الأمن الغذائي، هو تزايد دور الواردات الغذائية في كثير من البلدان المنخفضة الدخل (انظر الإطار الوارد على الصفحة ٢٣). فحيثما يغطي الإنتاج المحلي معظم إمدادات البلد الغذائية، من المرجح ألا يكون لحدوث انخفاض في الواردات أثر يُذكر على الأمن الغذائي. ولكن، في حالة البلدان التي يتزايد اعتمادها على الواردات، يمكن أن يؤدي حدوث هبوط في تلك الواردات إلى تفاقم تعرضها لانعدام الأمن الغذائي. وإقليمياً، يبلغ مستوى الاعتماد على الواردات في ما يتعلق بالحبوب، وهي الغذاء الأساسي الأول الذي يستهلكه الفقراء، أدنى درجاته في آسيا، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ثم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ثم شمال أفريقيا. فأغلبية بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشمال أفريقيا، المدرجة في دراسة وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، تستورد ما يقرب من نصف إمداداتها من الحبوب. ويمكن أن تتغاضى بعض البلدان عن استيراد سلع أخرى، وأن تخصص حصة كبيرة من ميزانية الاستيراد الخاصة بها للغذاء أثناء فترة الأزمة، ولكن بالنسبة للبلدان التي يكون فيها معدل انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً في بداية الأزمة، ومن بينها كثرة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمكن أن يؤدي أي هبوط في النمو الاقتصادي وفي القدرة على الاستيراد إلى انعكاسات سلبية شديدة، وأن يتسبب في تضخيم انعدام الأمن الغذائي.

ومن الواضح أن الأداء من حيث إنتاج الأغذية يلعب دوراً حاسم الأهمية في الأمن الغذائي القطري. فمنذ عام ١٩٩٠، أظهرت أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى أعلى نمو في إنتاج الحبوب – ٢,٨ في المائة كل سنة – ولكن هذا النمو ألغاه تقريباً النمو السكاني المرتفع في الإقليم، الذي يبلغ ٢,٧ المائة كل سنة (مقارنة بأقل من ١,٥ في المائة في الأقاليم الأخرى). ويعزى نحو ٩٠ في المائة من نمو الإنتاج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على مدى العقدين الماضيين، إلى زيادة المساحة المزروعة؛ فغلات الإقليم هي الأدنى في العالم، حيث تمثل حوالي ثُلث المتوسط العالمي. وهذا يعني أن أغلبية البلدان بعيدة عن بلوغ أقصى إمكاناتها التقنية لإنتاج المحاصيل. وقد أدى ارتفاع أسعار الحبوب مؤخراً إلى تحسين حوافز الإنتاج بالنسبة للبلدان التي توجد لديها موارد منتجة نسبياً، واقتصادات سوق تتسم بدرجة كافية من الكفاءة، تجعلها تستفيد من ارتفاع الأسعار. ولكن، في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نجد أن استجابات المنتجين لتغيرات الأسعار ضئيلة بسبب سوء البنية الأساسية للأسواق، وارتفاع تكاليف المدخلات، ومحدودية الحصول على التكنولوجيات الجديدة. وقد أظهرت دراسة لدائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، شملت أربعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (غانا وكينيا وموزامبيق وأوغندا)، أن طائفة متنوعة من العوامل أعاقت استجابة الإمدادات المحلية لارتفاع الأسعار، تشمل ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة والنقل، والمعوّقات المتعلقة بالبنية الأساسية (انظر الإطار على صفحة ٢٥).

آليات تأقلم الفقراء وعديمي الأمن الغذائي

كيف تتأقلم الأسر مع هبوط الدخل؟

عندما تواجه الأسر تزايد البطالة وتدني الأجور وانخفاض الطلب على ما تقوم به من أعمال، فإنها ستحاول الحفاظ على الدخل من خلال الهجرة أو المشاركة في أنماط جديدة من النشاط الاقتصادي. وبدلاً من ذلك، فإنها ستحاول تغطية تكاليف الاستهلاك من خلال بيع الأصول مثل الثروة الحيوانية، أو الاقتراض عندما يتسنى لها الوصول إلى أسواق الائتمان. كما أنها ستغيِّر أنماط إنفاقها بخفض الإنفاق على السلع المعمّرة، إلى أقصى حد، وعلى الغذاء إلى أقل حد. ويتحول الإنفاق على الغذاء أيضاً نحو أغذية غنية بالسعرات الحرارية وكثيفة الطاقة (مثل الحبوب) وبعيداً عن الأغذية الغنية بالبروتينات الأغلى ثمناً، والأغذية الغنية بالمغذيات (الشكل ١٥).

واستراتيجيات التأقلم المذكورة آنفاً تستنزف جميعها أصول الفقراء. فعلى سبيل المثال، قد تقلل الهجرة من تماسك المجتمع المحلي، وقد تؤدي زيادة عمالة الإناث إلى الحد من الزيارات لمراكز الرعاية الصحية، وتؤدي مبيعات الأصول إلى انخفاض رصيد الموارد المادية أو المالية، وقد يؤدي التحوُّل عن الأغذية الأكثر قيمة تغذوية (مثل اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة والخضر)، نحو الحبوب الأقل قيمة تغذوية، إلى زيادة سوء التغذية والحد من إمكانات الأطفال الإدراكية. وعند مواجهة أزمة ما، يجب على الأسر أن تختار نوع الأصول الذي تسحب منه. وفي حالات كثيرة، سيكون هناك بُعد جنساني لهذا القرار، من ذلك مثلاً تعليم البنين أم البنات، والأصول التي يملكها الزوج أم الأصول التي تملكها الزوجة[١٧].

والأسر الأكثر فقراً، التي تواجه قيوداً أكبر من حيث الميزانية، هي بالطبع التي يكون تضررها أكبر من تضرر الأسر الأغنى. فأثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨، مثلاً، كان معدّل انخفاض التحاق الفقراء بالمدارس في إندونيسيا أكبر من غيرهم. وفي أزمة الكاميرون الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي، زاد انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الثالثة بدرجة كبيرة بين أشد نصف السكان فقراً (٧ إلى ٨ نقاط مئوية)، مقارنة بما حدث بين النصف الأغنى من السكان (نقطتان مئويتان إلى ٣ نقاط مئوية). وأثناء حالة الجفاف التي أصابت زمبابوي في منتصف التسعينيات (وهي لم تكن أزمة اقتصادية ولكنها أسفرت عن فقدان الدخل)، عانى صغار أطفال أشد الأسر فقراً من انخفاض كبير في معدل النمو، وظل هؤلاء الأطفال أقصر طولاً مما كان متوقعاً لعدة سنوات بعدئذ. وهذه التأثيرات مقلقة للغاية، حيث أن هناك مجموعة كبيرة من المؤلفات تشير إلى أن التقزم يرتبط بانخفاض المهارات الإدراكية، وانخفاض مستوى الاستيعاب الدراسي في مرحلة الطفولة، وانخفاض الإيرادات في مرحلة الرُشد[١٨].

ويوجد عنصر جنساني هام في آليات التأقلم هذه من حيث مشاركة المرأة في العمل. فالمرأة في البلدان النامية يزيد عادة عملها عندما ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ١٦)، ولكن العلاقة تتباين في ما بين النساء ذوات المستويات التعليمية المختلفة. ففي معظم الأقاليم، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تزيد عادة مشاركة المرأة الأقل تعليماً في العمل في أوقات الأزمات الاقتصادية، مقارنة بالمرأة التي نالت قسطاً أكبر من التعليم.

وحيث أن الأمهات العاملات في البلدان النامية لا تهتم برعاية أنفسهن وأطفالهن صحياً، فكثيراً ما تتدهور الأحوال الصحية أثناء أوقات الأزمات، بينما تتحسّن فعلاً في البلدان المتقدمة. فأثناء أزمة المكسيك عام ١٩٩٥، سجّلت معدلات وفيات الرضّع أعلى زيادة لها في المناطق التي زادت فيها مشاركة المرأة في العمل. وعلاوة على ذلك،

الشكل ١٥

آليات التأقلم في أوقات الأزمات: كيفية استجابة الأسر لهبوط الدخل

	الإجراءات	التكاليف
أنشطة اقتصادية جديدة	▪ زيادة المشاركة في أنشطة توليد الدخل (خاصة النساء) ▪ الهجرة إلى الأماكن التي تتوافر فيها فرص العمل ▪ الهجرة العائدة إلى قرية/بلد المنشأ	▪ تقليص أنشطة الترفيه والأنشطة الأخرى، وقد تعاني من ذلك رعاية الأمومة والتغذية والتعليم ▪ خسارة تماسك المجتمع المحلي، ومشكلة تفكك الأسر ▪ انخفاض الأجور في أسواق العمالة المحلية
سلاسة الاستهلاك	▪ بيع الأصول ▪ الاقتراض من الأسواق الرسمية/غير الرسمية	▪ خسارة إمكانات اكتساب دخل في المستقبل، واحتمال ظهور شراك الفقر ▪ تقليص إمكانات اكتساب دخل في المستقبل، وزيادة المخاطر
التغيير في أنماط الاستهلاك	▪ تحول أنماط التغذية نحو أغذية (نشوية) زهيدة الثمن، وبعيدا عن أغذية غنية بالعناصر الغذائية الدقيقة مثل اللبن واللحوم والفاكهة والخضر ▪ تخفيض الإنفاق على جوانب الصحة والتعليم والسلع المعمرة وشبه المعمرة للحفاظ على الإنفاق على الأغذية	▪ احتمال التسبب في الإصابة بسوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وما يترتب عنهما من عواقب صحية وخيمة ▪ احتمال تعرض أفراد الأسرة لتأثيرات صحية سلبية والإضرار بإمكانات اكتساب دخل في المستقبل

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ١٦

الزيادة في معدلات مشاركة الإناث في العمل استجابة لهبوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠ في المائة، حسب مستوى التعليم

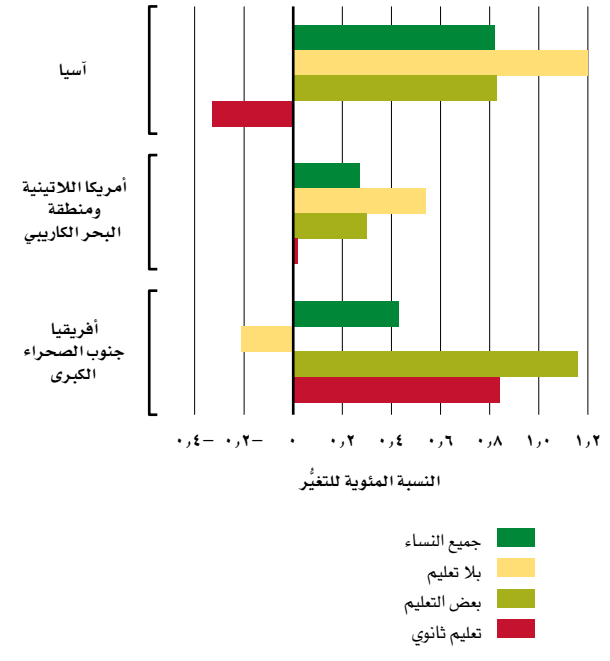

المصدر: انظر صفحة ٥٦.

تؤثر الأزمات الاقتصادية بدرجة كبيرة على وفيات الرضّع: فانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ في المائة، يرتبط بزيادة وفيات الرضّع بنسبة ٢ في المائة. وإضافة إلى ذلك، فإن تأثير الهزات السلبية للناتج المحلي الإجمالي على وفيات الرضّع أكبر بمعدل خمس مرات في حالة البنات مما هو في حالة البنين (الشكل ١٧)[١٩].

الهجرة العائدة الداخلية: الزراعة كقوة حامية من الأزمات على مستوى الأسرة[٢٠]

إن الزراعة، علاوة على مهمتها كحامية للاقتصاد الكلي كما نوقش من قبل، يمكن أيضاً أن تكون حامية على مستوى الأسرة بتوفير مأوى غير باهظ التكلفة وأغذية وعمالة للعمال العاطلين عن العمل العائدين من المناطق الحضرية في أوقات الأزمات. ففي غانا، كانت الزراعة بمثابة شبكة أمان للعمال، وغيرهم ممن جرى تسريحهم أثناء الأزمة الاقتصادية التي حدثت في ثمانينيات القرن الماضي[٢١]. وكانت أيضاً بمثابة شبكة أمان لكثيرين من أبناء غانا، البالغ عددهم ١,٢ مليون، الذين عادوا إلى وطنهم من نيجيريا في عام ١٩٨٣ بسبب الأزمة الاقتصادية في ذلك البلد. وهذه العملية يسّرها العرض الوفير نسبياً من الأراضي في بعض مناطق غانا. وخلال الأزمة الحالية، أدت الزراعة هذه الوظيفة في بلدان آسيوية كثيرة، من بينها الصين، وحتى في بعض البلدان المتقدمة، مثل إسبانيا. ويمكن أيضاً أن تساعد الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية على استيعاب العمال الذين يضطرون إلى ترك المناطق الحضرية. بل إن هذه الأنشطة قد تكون، في حقيقة الأمر، أنسب للأشخاص الذين لم يعملوا في الزراعة منذ سنوات كثيرة.

الشكل ١٧

زيادة معاناة الفتيات بسبب الأزمات الاقتصادية: الزيادة في وفيات الرضع عن فترة الأساس الخالية من الأزمات

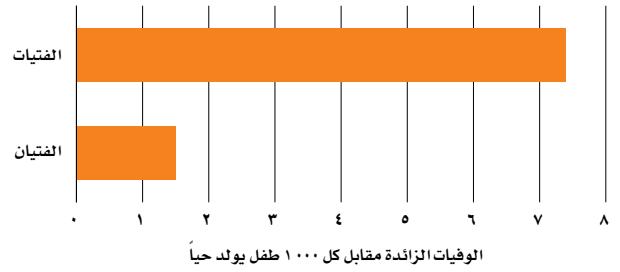

ملاحظة: تستند البيانات إلى ١٢٢ حالة هبوط كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية.

المصدر: انظر صفحة ٥٦.

ما هو حجم تدفقات الهجرة العائدة؟ وهل هي دائمة أم مؤقتة؟

ليس مما يدعو إلى الدهشة أن تدفقات الهجرة العائدة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، في أوقات الأزمات، تكون كبيرة في البلدان الفقيرة، حيث يتميز قطاع الزراعة بحجمه الكبير. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا أثناء الأزمة الآسيوية التي حدثت في ١٩٩٧-١٩٩٨، انتقل ٦ في المائة من جميع الراشدين، ممن هم في ذروة سن العمل، من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في سنة واحدة، وهذا يعادل ١١ في المائة من مجموع العمالة الزراعية. وعلى العكس من ذلك، كانت الهجرة العائدة في تايلند تساوي ١ في المائة فقط من مجموع العمالة الزراعية في ١٩٩٧، وما يتراوح من ٢ إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٨، مع توجُّه قدر كبير من الهجرة العائدة إلى المنطقة الشمالية الشرقية الفقيرة من البلد[٢٢]. وكان انخفاض قدرة الزراعة التايلندية على الاستيعاب، على الأرجح، نتيجة للاستثمارات في التكنولوجيا الموفرة لليد العاملة في أوائل تسعينيات القرن الماضي، التي جرى تطبيقها لمواجهة ارتفاع الأجور الحقيقية.

ومن المحتمل أن تمثّل الهجرة العائدة، بالنسبة للعاطلين عن العمل في الحضر، استراتيجية مؤقتة للتأقلم في معظم الحالات. فالعمل الزراعي ينطوي على عنصر جذب ضئيل: فالعمل شاق، والأجر هزيل، وقد فقد عائدون حضريون كثيرون مهاراتهم الزراعية، لا سيما المهارات اللازمة في قطاع المحاصيل النقدية[٢٣]. وهكذا، بينما كانت هناك هجرة من الحضر إلى الريف في تايلند في أعقاب أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨، سرعان ما انقلبت هذه الهجرة العائدة إلى هجرة خارجة من المناطق الريفية لما يتجاوز قليلاً نسبة ٥ في المائة من مجموع العمالة الزراعية في عام ١٩٩٩، استمراراً للاتجاه الطويل الأجل السابق.

ومع ذلك، قد تكون الهجرة العائدة إلى المناطق الريفية، في بعض الحالات، أكثر اتساماً بالطابع الدائم. ففي الصين، مثلاً، عاد نحو ٣٨ في المائة من جميع المهاجرين خلال العقد المنصرم إلى مسقط رأسهم[٢٤]. وكان هذا يرجع، جزئياً، إلى نظام hukou الذي وضع قيوداً على الهجرة إلى المناطق الحضرية، والذي يطالب الأسر بضرورة تسجيل محل إقامتها. وما زال نظام hukou، مع أنه الآن أقل صرامة مما كان في الماضي، يؤثر على الأمن الوظيفي الذي يواجهه المهاجرون الريفيون في المناطق الحضرية. وقد تساعد أيضاً الأزمة المزمنة في صناعة النحاس المتداعية في زامبيا (الموجودة في مقاطعة كوبربيلت، وهي منطقة حضرية) على تفسير الانخفاض التدريجي في معدل التحضر في البلد (الشكل ١٨).

الشكل ١٨

مساهمة هبوط صناعة النحاس في زامبيا في انخفاض معدل التحضر

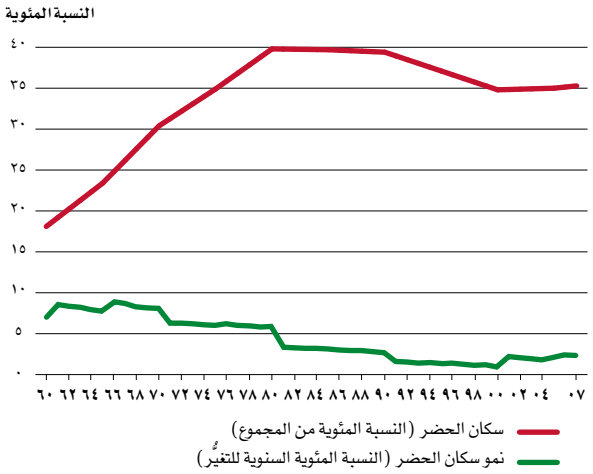

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

دور الحماية له ثمنه

يشجّع بعض واضعي السياسات الهجرة العائدة لأنها تخفف من العبء على المدن وتجعل البطالة أقل حدة، وقد تقلل من انعدام الاستقرار السياسي، وتخفف من الضغط على ميزانية الحكومة المجهدة أصلاً في أوقات الأزمة. ولكن توجد أيضاً تكاليف لتلك الهجرة. فالأسر الريفية سيكون عليها أن تتأقلم مع انخفاض مستوى التحويلات المالية، وسيكون عليها في الوقت نفسه أن تتعامل مع زيادة الطلب على الغذاء في أعقاب وصول المهاجرين العائدين.

وأثر الهجرة العائدة على الأسر الريفية يتوقف على ما إذا كان الأشخاص العائدون يمكن توظيفهم بطريقة منتجة. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الأسر سيثقل كاهلها عبء إطعام مزيد من الأفواه بدون وجود أي زيادة مصاحبة في الموارد. ومن دواعي الأسف أن هناك قدراً ضئيلاً من الأدلة المستمدة من التجربة بشأن ذلك. فثمة أدلة من الصين على أن الهجرة الخارجة لها أثر سلبي على الإنتاجية الزراعية (مما يعني ضمناً أن الهجرة العائدة سيكون لها أثر إيجابي)، ولكن الأدلة المستمدة من تايلند تشير إلى أن قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة لا يمكنه استيعاب اليد العاملة الحضرية القليلة المهارة، التي نزحت بسبب الأزمة الاقتصادية في ١٩٩٧-١٩٩٨[٢٥].